

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
العنوان:

إدارة رأس المال العامل وأثرها على مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل
دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج-جيجل-(2010-2014)

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: محاسبة وإدارة مالية

- إشراف الأستاذة:

د- حياة نجار .

- من إعداد الطالبتين:

خديجة حمودة.

دلال خنيفر .

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	أ: نعمان محصول
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	د: حياة نجار
مناقشا	جامعة جيجل	د: عصام بودور

السنة الجامعية: 2016-2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دعاء

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا، ولا باليأس إذا أخفقنا

وذكرنا أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح

اللهم إذا اعطينا نجاح فلا تأخذ تواضعنا

وإذا اعطينا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا

اللهم إنا نسالك الهدى والتقى و النجاح في الدنيا والآخرة

اللهم اجعل في قلوبنا نورا، وفي السننتنا نورا، وفي اعيننا نورا

اللهم أحرصنا بعينك التي لا تنام، وجعلنا نخشاك كأننا نراك

اللهم كما جمعتنا في هذا العمل المتواضع، اجمعنا في رحاب

جنانك بجوار نبيك الكريم

اللهم آمين

شكر و عرفان

الحمد والثناء والشكر لله العلي القدير على نعمه وعلى توفيقى لإنجاز هذا
العمل

اعترافا بالفضل وتقدير الجميل لا يسعني أن أتوجه بجزيل الشكر الامتنان
للأستاذة

نجار حياة

لتكرمها بقبول الإشراف على هذه المذكرة والجهد الكبير الذي بذلته من
خلال توجيهاتها ومتابعتها لنا من بداية هذه المذكرة وحتى إكمالها

فجازاها الله على كل خير وجعلها في ميزان حسناتها

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر للأستاذة الأعضاء الذين سألنا شرف مناقشتهم
لعملي وكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل.

شكر و عرفان

الحمد والثناء والشكر لله العلي القدير على نعمه وعلى توفيقى لإنجاز هذا
العمل

اعترافا بالفضل وتقدير الجميل لا يسعني أن أتوجه بجزيل الشكر الامتنان
للأستاذة

نجار حياة

لتكرمها بقبول الإشراف على هذه المذكرة والجهد الكبير الذي بذلته من
خلال توجيهاتها ومتابعتها لنا من بداية هذه المذكرة وحتى إكمالها

فجازاها الله على كل خير وجعلها في ميزان حسناتها

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر للأستاذة الأعضاء الذين سألنا شرف مناقشتهم
لعملي وكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل.

قائمة المحتويات

مقدمة عامة

خاتمة عامة

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

فائضة الجداول

الملاحق

قائمة المحتويات

I.....	دعاء
II.....	الشكر
III.....	الإهداء
IV.....	قائمة المحتويات
VIII.....	قائمة الأشكال
X.....	قائمة الجداول
XII.....	قائمة الملاحق
أ-ج.....	مقدمة عامة

الفصل الأول: التوازنات المالية قصيرة الأجل

8.....	تمهيد
9.....	المبحث الأول: عموميات حول مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل
9.....	المطلب الأول: رأس المال العامل
14.....	المطلب الثاني: الاحتياج في رأس المال العامل
17.....	المطلب الثالث: الخزينة
20.....	المبحث الثاني: مفاهيم حول النسب المالية
21.....	المطلب الأول: نسب السيولة
22.....	المطلب الثاني: نسب النشاط
26.....	خلاصة

الفصل الثاني: أساسيات حول إدارة رأس المال العامل

- تمهيد.....28
- المبحث الأول: عموميات حول إدارة رأس المال العامل.....29
- المطلب الأول: مفهوم إدارة رأس المال العامل.....29
- المطلب الثاني: أهداف ومبادئ إدارة رأس المال العامل.....31
- المبحث الثاني: وظائف وسياسات إدارة رأس المال العامل ومستوياتها.....32
- المطلب الأول: وظائف وسياسات إدارة رأس المال العامل.....32
- المطلب الثاني: مستويات إدارة رأس المال العامل.....34
- المطلب الثالث: أثر إدارة رأس المال العامل على التوازن المالي.....35
- خلاصة.....37

الفصل الثالث: دراسة أثر إدارة رأس المال العامل على مؤشرات التوازن المالي قصير

الأجل بالشركة الإفريقية للزجاج-جيجل-

- تمهيد.....39
- المبحث الأول: بطاقة فنية للشركة الإفريقية للزجاج - جيجل-.....40
- المطلب الأول: الإطار النظري للشركة الإفريقية للزجاج - جيجل-.....40
- المطلب الثاني: تنظيم الشركة الإفريقية للزجاج - جيجل-.....43
- المبحث الثاني: تأثير إدارة رأس المال العامل على مؤشرات التوازن المالي قصيرة الأجل.....47
- المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية للشركة (2010-2014).....47
- المطلب الثاني: تقييم مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل.....49

قائمة المحتويات

- المطلب الثالث: دراسة فعالية إدارة رأس المال العامل بالشركة الإفريقية للزجاج - جيجل - 54
- خلاصة..... 58
- خاتمة عامة..... 59
- قائمة المراجع..... 63

الملخص (باللغتين)

الملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الشكل
10	رأس المال العامل	الشكل رقم 01
15	مخطط لحساب احتياجات رأس المال العامل	الشكل رقم 02
46	الهيكل التنظيمي للشركة الإفريقية للزجاج	الشكل رقم 03

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
47	الميزانيات المالية المفصلة للفترة (2014-2010)	01
49	الميزانيات المالية المختصرة للفترة 2014-2010	03
50	أنواع رأس المال العامل خلال الفترة (2014-2010)	05
51	تطور الاحتياج في رأس المال العامل في الفترة (2014-2010)	06
51	الخزينة الصافية خلال الفترة (2014-2010)	07
52	النسب المالية للفترة (2014-2010)	08
53	جدول تغير المؤشرات خلال فترة (2011-2010)	09

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

العنوان	الرقم
ميزانية الأصول لشركة الإفريقية للزجاج-جيجل- لسنة2010	01
ميزانية الخصوم لشركة الإفريقية للزجاج -جيجل- لسنة2010	02
ميزانية الأصول لشركة الإفريقية للزجاج-جيجل- لسنة2011	03
ميزانية الخصوم لشركة الإفريقية للزجاج -جيجل- لسنة2011	04
ميزانية الأصول لشركة الإفريقية للزجاج-جيجل- لسنة2012	05
ميزانية الخصوم لشركة الإفريقية للزجاج -جيجل- لسنة2012	06
ميزانية الأصول لشركة الإفريقية للزجاج-جيجل- لسنة2013	07
ميزانية الخصوم لشركة الإفريقية للزجاج -جيجل- لسنة2013	08
ميزانية الأصول لشركة الإفريقية للزجاج-جيجل- لسنة2014	09
ميزانية الخصوم لشركة الإفريقية للزجاج -جيجل- لسنة2014	10
جدول حسابات النتائج للشركة الإفريقية للزجاج -جيجل-2010	11
جدول حسابات النتائج للشركة الإفريقية للزجاج -جيجل-2011	12
جدول حسابات النتائج للشركة الإفريقية للزجاج-جيجل-2012	13
جدول حسابات النتائج للشركة الإفريقية للزجاج -جيجل-2013	14
جدول حسابات النتائج للشركة الإفريقية للزجاج -جيجل-2014	15
قائمة المشتريات للشركة الإفريقية للزجاج -جيجل- 2010	16
قائمة المشتريات للشركة الإفريقية للزجاج -جيجل- 2011	17
قائمة المشتريات للشركة الإفريقية للزجاج -جيجل- 2012	18
قائمة المشتريات للشركة الإفريقية للزجاج -جيجل- 2013	19
قائمة المشتريات للشركة الإفريقية للزجاج -جيجل- 2014	20

خاتمة عامة

مقدمة عامة

إن ظهور مبدأ انفصال الملكية عن التسيير داخل المؤسسات الاقتصادية أدى إلى تطورها وكبر حجمها، وهذا ما أدى بدوره إلى بروز نقاط الضعف (والتي شكلت في مجملها عجزا داخل هذه المؤسسة الاقتصادية) من حيث استعمال الوسائل والطرق الحديثة المتبعة في البلدان المتقدمة من تقنيات التسيير كالمحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية والتحليل المالي وغيرها، حيث أصبحت تعتمد عليها وتقوم بإعطاء صورة وصفية لواقع المؤسسة الاقتصادية، في شكل أرقام مطلقة ناتجة عن مخرجات القوائم المالية، إلا أن المسير لا يمكنه اتخاذ القرارات الملائمة على أساس تلك الأرقام، من هنا يجب على المحلل المالي معالجة تلك الأرقام المطلقة حيث يصبح لها معنى اقتصادي يسمح بفهم واقع المؤسسة وإدراك مركزها، وتكمن تلك المعالجة فيما يسمى بالتحليل المالي.

إن التحليل المالي يُعنى بدرجة أولى بدراسة وتحليل مخرجات النظام المحاسبي، أي المعلومات الواردة بالقوائم المالية، لذلك يعتبر التحليل من أفضل الأدوات التي يمكن للمؤسسة استخدامها للحكم على مدى نجاعتها في السياسات التي ترسمها وكذا الحكم على كفاءة إدارتها، وكذلك معرفة حالتها المالية والحكم على مركزها الداخلي ومكانتها في المحيط الخارجي الذي تسوده المنافسة الحادة.

ونظرا لما يقدمه التحليل المالي من معلومات تفصيلية والتي تحتاج إليها كل من المؤسسة والبنوك والمساهمين، سنحاول التطرق إلى تقييم مؤشرات التوازن المالي، والنسب المالية التي نراها ضرورية لمسيري المؤسسات حيث أن إتباعها يجنبهم من الانحرافات التقديرية أثناء رسمهم للسياسات والخطط المستقبلية.

من الواجبات الرئيسية المالية لأية مؤسسة المحافظة على المستوى المناسب من السيولة لضمان قيامها بالتزاماتها في مواعيدها، ومن المتطلبات الرئيسية لتحقيق هذه الغاية المحافظة على كمية مناسبة من الأصول المتداولة ذات النوعية الجيدة، وبشكل خاص الحسابات المدينة والمخزونات، والتحكم في إدارة الحسابات الدائنة ومراقبتها، والتأكد من أن هناك فارقا مناسباً بينها وبين الأصول المتداولة ضمن الحد الذي يضمن عدم تعرض المؤسسة لمخاطر التوقف عن الدفع والوفاء بالتزاماتها على المدى القصير بالدرجة الأولى.

إشكالية البحث

على ضوء ما تقدم تبلورت لنا فكرة هذا البحث، ومن ثم صياغة الإشكالية التي تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

"ما مدى مساهمة إدارة رأس المال العامل في تحقيق التوازن المالي قصير الأجل داخل الشركة الإفريقية للزجاج-جيجل-؟"

لمحاولة الإجابة على هذه الإشكالية استوفقتنا عدة استقهامات، ندرج أهمها في شكل تساؤلات فرعية كما يلي:

- فيما تتمثل أهم مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل المستخدمة في تحقيق التوازن المالي ؟

_ ما مدى تأثير إدارة رأس المال العامل على مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل في الشركة الإفريقية للزجاج-جيجل-؟

فرضيات البحث

انطلاقاً من التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية السالفة الذكر، فإن هذا البحث يقوم على اختبار الفرضيات التالية:

*الفرضية الأولى: تتمثل أهم مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل في رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، الخزينة والنسب المالية (النشاط والسيولة)؛

*الفرضية الثانية: الشركة الإفريقية للزجاج لا تقوم بإدارة رأس المال العامل وهذا ما خلف أثر على مؤشرات التوازن المالي.

ميررات ودوافع الاختيار

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع أهمها:

-الرغبة الذاتية في تغذية مكتسباتنا العلمية وإعطائها بعداً عملياً من خلال دراسة الموضوع من جانبه المالي وتحليل معطياته والولوج إلى عالم المؤسسات الاقتصادية؛

-توضيح العلاقة بين إدارة رأس المال العامل ومؤشرات التوازن المالي القصير الأجل، وتبيان الأثر المتبادل بينهما؛

-تناسب موضوع البحث مع مجال تخصصنا.

أهمية البحث

تتجلى أهمية الدراسة من نواحي متعددة منها الدور الرئيسي الذي يلعبه موضوع بحثنا، بالنسبة للمسيرين وخاصة تلك الفئة التي تهتم بالوظيفة المالية للمؤسسة، وذلك بإيجاد التوازن المناسب بين السيولة والربحية

والمخاطرة بالإضافة إلى حل المشاكل الناجمة عن التوازن بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة والعلاقات المتبادلة بينهما وذلك لتحديد نقاط القوة لتشجيعها ونقاط الضعف لمعالجتها.

أهداف البحث

يهدف البحث بصفة عامة إلى:

- فهم العلاقة بين هدف تعظيم قيمة المنشأة في الأمد البعيد وبين قدرتها على العمل والاستمرار في الأمد القصير؛

- التعرف على المفاهيم الأساسية لمؤشرات التوازن المالي قصير الأجل مثل: رأس المال العامل وأنواعه، الاحتياج في رأس المال العامل، الخزينة والنسب المالية؛

- التمييز بين سياسات إدارة رأس المال العامل ومستوياتها؛

- مساعدة إدارة المؤسسة في اتخاذ قرارات رشيدة بأقل وقت وجهد وتكلفة وبأعلى جودة.

منهج البحث وأدواته

للإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجانب النظري لأنه ملائم لسرد الحقائق وفهم مكونات الموضوع، وهذا بالاستعانة بالكتب والمراجع التي لها علاقة بالموضوع وكذلك المذكرات .

بينما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة فيما يخص الجانب الميداني من أجل إسقاط معلومات الدراسة على المؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على المقابلة الشخصية للحصول على البيانات الضرورية التي تساعدنا في التحليل وتفسير المعطيات.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تتمحور الدراسة حول معرفة إدارة رأس المال العامل وأثره على مؤشرات التوازن المالي القصير الأجل في مؤسسة اقتصادية.

الحدود المكانية: ستنم معالجة هذا الموضوع في الشركة الإفريقية للزجاج (جيجل).

الحدود الزمنية: ستنم معالجة الموضوع بالاعتماد على الميزانيات المالية للشركة الإفريقية للزجاج خلال الفترة الممتدة من (2010-2014).

الدراسات السابقة

يعد موضوع مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل وإدارة رأس المال العامل من الموضوعات التي أثارت الكثير من اهتمام الباحثين والدارسين على حد سواء، فهناك العديد من الدراسات التي تبين دور مؤشرات التوازن في تقييم الأداء المالي للمؤسسة نذكر منها:

الدراسة الأولى: دراسة بن خروف جليلة الموسومة بعنوان "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ- (2008-2005)"، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، (2009/2008)، تمحورت إشكالية البحث حول مدى مساهمة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة واتخاذ القرارات، حيث حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة إبراز أهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية. في تقييم الأداء المالي للمؤسسة للإطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة، تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وتقيدها في قائمتين هما الميزانية وجدول حسابات النتائج، كما أن المعلومات المالية هي التي تقيم بها المؤسسات وضعها المالي وأدائها، والوسيلة المستعملة لإيصال هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة، والتي يجب أن تكون صادقة ودقيقة حتى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة.

الدراسة الثانية: دراسة اليمين سعادة الموسومة بعنوان "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة- العلة- سطيف، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية بجامعة باتنة (2009/2008)، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة إذا كان التحليل المالي يعتبر أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي تعاني منها، ومن بين النتائج المتوصل إليها: أن المؤسسة استطاعت تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة، وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة، كما أن المؤسسة تحتفظ بقدر كافي من السيولة يسمح بالقيام بمختلف نشاطاتها.

الدراسة الثالثة: دراسة لطير لويزة وسايغي باهية فريال الموسومة بعنوان " فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة - دراسة تطبيقية للوضع المالي لديوان الترقية والتسيير العقاري (البويرة)"، تخصص محاسبة والتدقيق كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير قسم المحاسبة المالية، جامعة البويرة (2015/2014)، حاولت الباحثتان من خلال هذه الدراسة معرفة إذا كان التحليل المالي أداة فعالة وكافية للوصول إلى تقييم

حقيقي للوضع المالي للمؤسسة، ومن بين النتائج المتوصل إليها أن المؤسسة لها وضعية مالية إيجابية لأنها استطاعت تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها.

إنّ ما يميز دراستنا عن ما تم الإطلاع عليه من دراسات هو محاولة الكشف عن العلاقة التي تربط بين إدارة رأس المال العامل ومؤشرات التوازن المالي قصير الأجل.

هيكل الدراسة

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب البحث، والإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات المصاغة، تم تقسيمه إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي، الفصل الأول معنون بالتوازنات المالية قصيرة الأجل، تناولنا من خلال المبحث الأول منه عموميات حول رأس المال العامل واحتياجاته والخزينة. أما المبحث الثاني تناولنا فيه مفاهيم حول النسب المالية، أما الفصل الثاني موسوم بأساسيات حول إدارة رأس المال العامل حاولنا من خلال المبحثين الأول تسليط الضوء على عموميات حول إدارة رأس المال العامل، في حين خصصنا المبحث الثاني لدراسة وظائف وسياسات إدارة رأس المال العامل ومستوياتها. أما الفصل الثالث كان موسوم بعنوان دراسة أثر إدارة رأس المال العامل على مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل بالشركة الإفريقية للزجاج -جيجل- وقسمناه إلى مبحثين الأول بطاقة فنية للشركة الإفريقية للزجاج-جيجل- من خلال تعريفها ونشأتها وأهدافها إضافة إلى هيكلها التنظيمي، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه تأثير إدارة رأس المال العامل على مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل في الشركة محل الدراسة وذلك خلال الفترة الممتدة (2010-2014) مما مكننا من استخلاص مختلف النتائج والتوصيات المتوصل إليها بعد معالجة هذا الموضوع.

الفصل الأول

التوازنات المالية قصيرة الأجل

تمهيد	
عموميات حول مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل.	المبحث الأول
مفاهيم حول النسب المالية	المبحث الثاني
خلاصة	

تمهيد

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي يعتمد عليها المحلل المالي للوصول إلى اتخاذ القرارات الرشيدة والسليمة والتي تحقق أهداف المؤسسة المسطرة وتوقعاتها المستقبلية. ولبلوغ ذلك يعتمد المحلل وبشكل كبير على العديد من الأدوات أهمها مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل كرأس المال العامل الذي يساعد على إعطاء حكم ملائم على الحالة الاقتصادية والمالية للمؤسسة، والاحتياج في رأس المال العامل والذي يشكل هامش أمان للمؤسسة والخزينة التي تساعد على الوفاء بالالتزامات وفي الأجل المحددة، إضافة إلى النسب المالية التي تساعد في نمو القدرة التنبؤية للشركة والنظرة المستقبلية، حيث يبذل المسيرين جهودهم لاستغلال التوازنات المالية قصيرة الأجل لتتمكن المؤسسة من الحصول على صورة واضحة وقراءة سليمة لوضعيتها المالية، والتي تكشف من خلالها على نقاط القوة وتعمل لدعمها وتعزيزها ونقاط الضعف التي تعمل على معالجتها وتجنبها ومن هذا المنطق سيتم التعرف في هذا الفصل على التوازنات المالية قصيرة الأجل، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: عموميات حول مؤشرات التوازن المالي قصيرة الأجل

المبحث الثاني: مفاهيم حول النسب المالية

المبحث الأول: عموميات حول رأس المال العامل واحتياجاته والخزينة

تعمل المؤسسة الاقتصادية على ترشيد قراراتها من أجل بلوغ الهدف المنشود لها، وذلك لتقييم أدائها باعتمادها على تحليل العديد من المؤشرات المالية، من بينها تحليل مختلف رؤوس الأموال العاملة بالإضافة إلى الاحتياج في رأس المال والخزينة، حيث تعتبر من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، وقدرتها على مدى تحقيق التوازن والتسيير بشكل ناجح ومستمر للتوفيق بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول، من أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

المطلب الأول: رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل ذو أهمية كبيرة في المؤسسات الصغيرة أو الكبيرة نظرا لمحدودية مصادر التمويل طويلة الأجل المتاحة لها، كما يعتبر مؤشرا أساسيا يمكن من خلاله توسيع نشاط المؤسسة وبالتالي تحقيق هدفها الرئيسي والمتمثل في الربح.

الفرع الأول: مفهوم رأس المال العامل

أولاً: تعريف رأس المال العامل: قدمت عدة تعاريف لرأس المال العامل تختلف من حيث الشكل وتتوافق من حيث المضمون أهمها نذكر:

"يمثل رأس المال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة ويطلق عليه أيضا رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائر، أما صافي رأس المال العامل فيعني الأصول المتداولة منقوصا منها الخصوم المتداولة منها"⁽¹⁾.

"يسمح رأس المال العامل بتحقيق التوازن المالي للمؤسسة، وهو مؤشر يدل على قدرتها على الوفاء بجميع ديونها ومواجهة مخاطر الدفع، كما يمثل رأس المال العامل هامش أمان للمؤسسة لاعتباره ضمان على قدرتها على تسديد ديونها قصيرة الأجل (أقل من سنة)"⁽²⁾، ويمكن حسابه كالتالي⁽³⁾:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول غير الجارية.}$$

(1) - منير شاكر محمد، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص112.

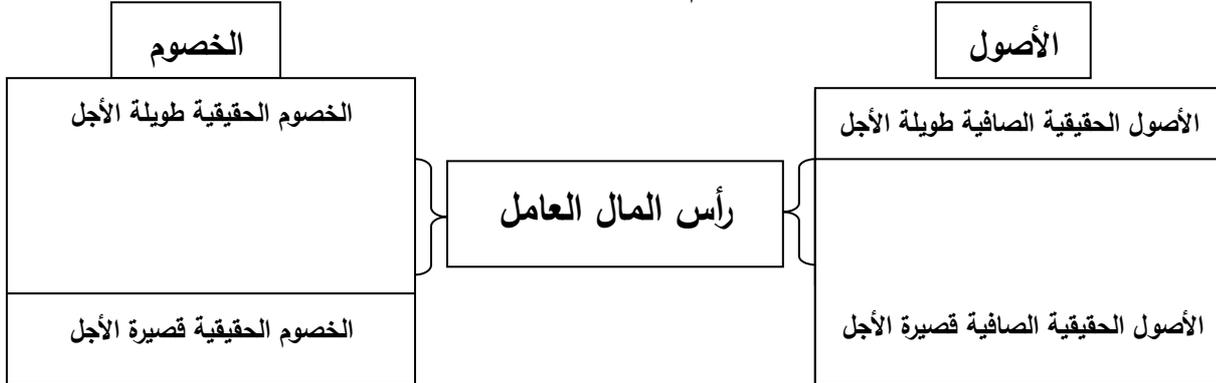
(2) - Bèatrice Et Francis Grandguillot, *Analyse Financière*, Paris, 5^{édition}, gualino éditeur, France, p p 139, 140.

(3) - بالعطار زولبخة، أثر إدراج الشركات في البورصة على أدائها المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص

إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2015/2014، ص ص112، 113.

ويمكن توضيح رأس المال العامل بشكل التالي:

الشكل رقم 01: رأس المال العامل



المصدر: من إعداد الطالبتين

ومن بين البنود التي تدرج ضمن الأصول المتداولة ما يلي⁽¹⁾:

_ الأرصدة النقدية المحتفظ بها في المؤسسة ولدى المصارف؛

_ الأوراق المالية التي ليست القصد من حيازتها الإبقاء عليها؛

_ أرصدة عملاء الناشطون والمدينون المتنوعون والتي من المتوقع تحصيلها خلال سنة من تاريخ الميزانية.

ومن البنود التي تدخل ضمن الخصوم المتداولة ما يلي:

_ القروض المصرفية وغيرها؛

_ الأجزاء الجارية المستحقة السداد من التزامات طويلة الأجل؛

_ الالتزامات المترتبة على نشاط المؤسسة أو دائني النشاط وكذا المصروفات المستحقة السداد؛

_ توزيعات الأرباح المستحقة السداد أو دائنو توزيعات الأرباح؛

_ المستحقات لمواجهة الطوارئ المحتملة؛

_ الإيرادات المؤجلة والدفعات المقدمة من العملاء.

ثانياً: أهمية رأس المال العامل: تأتي أهمية رأس المال العامل من كونه مقياساً نوعياً لسيولة المؤسسة، أي

لدرجة الثقة التي توفرها الموجودات المتداولة كما أن حجم رأس المال العامل يحتل أهمية رئيسية في

السياسات التمويلية قصيرة الأجل مؤسسات الأعمال، وعموماً فإن الزيادة الدائمة لرأس المال العامل ما هي

إلا وسيلة مهمة لتحقيق أحد الاحتمالين الآتيين: إمكانية الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة وضمنان القدرة

(1) - محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية، مصر، ص ص

في توزيع الأرباح، القدرة في امتصاص الخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة المخزون السلعي، أو العجز في تحصيل الحسابات المدينة ومن هنا تبرز أهمية رأس المال العامل في التحليل المالي باعتباره مقياساً نوعياً لدرجة الثقة التي توفرها الموجودات المتداولة اتجاه الالتزامات المستحقة على المؤسسة وزيادته تعزز ثقة الدائنين والموردين وأصحاب القروض قصيرة الأمد، الذين تهتمهم متانة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها في تسديد التزاماتها المستحقة فهو بالنسبة لهم يمثل حد الأمان التي تتمتع بها حقوقه قصيرة الأمد⁽¹⁾.

الفرع الثاني: أنواع رأس المال العامل: لرأس المال العامل أربعة أنواع نذكرها⁽²⁾:

_ **رأس المال العامل الصافي:** يعرف رأس المال العامل على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضاً على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة.

_ **رأس المال العامل الخاص:** يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة.}$$

يعتبر رأس المال العامل الخاص أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.

_ **رأس المال العامل الأجنبي:** يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كمورد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة، ويمكن حساب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{إجمالي الديون (قصيرة الأجل + طويلة الأجل)}$$

_ **رأس المال العامل الإجمالي:** يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة والقيم الجاهزة.

(1) - حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 178، 179.

(2) - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، جزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 46، 47.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة .

الفرع الثالث: حالات رأس المال العامل: بصفة عامة هناك ثلاث حالات ممكنة مختلفة لرأس المال العامل وهي⁽¹⁾:

_ **رأس المال العامل الصافي موجب ($FR > 0$)** يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

_ **رأس المال العامل الصافي معدوم ($FR=0$)** في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض قصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

_ **رأس المال العامل الصافي سالب ($FR < 0$)** في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها، وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها الدائمة.

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في رأس المال العامل: هناك مجموعة من العوامل تؤثر على رأس المال العامل وهي⁽²⁾:

_ **طبيعة الإنتاج:** كلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس المال العامل أكبر وبالتالي فإن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر من الوحدات التجارية، وفي الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية و الغذائية وهكذا؛

_ **طبيعة المواد الأولية المستعملة:** إذا كانت المواد الأولية الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم فإنه لا توجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينها، أما إذا كانت موسمية فيجب شرائها عند موسمها وتخزينها؛

_ **طبيعة العملية التسويقية:** كلما كانت سرعة دوران المنتجات مرتفعة كلما كانت الحاجة إلى رأس مال عامل قليلة، والعكس صحيح؛

(1) - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 83.

(2) - اسماعيل شاكر محمد و آخرون، تحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص ص 115، 116.

_ **طبيعة الائتمان والتحصيل:** كلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من فترة تسديد ديون الموردين كما كانت الحاجة إلى حجم أقل من رأس المال العامل، والعكس صحيح.

الفرع الخامس: استخدامات رأس المال العامل: تعتبر العمليات التالية من أهم استخدامات رأس المال العامل⁽¹⁾:

_ **خسائر النشاط التجاري:** حيث تعبر عن زيادة في التدفقات الخارجة (المصروفات)، عن التدفقات الداخلة (الإيرادات)، وبالتالي تؤدي إلى نقص في رأس المال العامل؛

_ **شراء أصول ثابتة أو استثمارات طويلة الأجل نقدا:** حيث ينتج عن هذه العملية نقص في الأصول المتداولة دون أن يكون هناك نقصا مماثلا للالتزامات المتداولة، وبالتالي تنعكس سلبا على قيمة رأس المال العامل؛

_ **الإعلان عن توزيعات الأرباح:** إن إعلان الشركة عن توزيعها للأرباح يؤدي إلى زيادة الالتزامات قصيرة الأجل (توزيعات أرباح مستحقة)، يحدث هذا دون أن تكون هناك زيادة مماثلة في مستوى الأصول المتداولة وهو ما يؤدي إلى نقص في رأس المال العامل، وبالتالي يعتبر موردا؛

_ **سداد الالتزامات طويلة الأجل نقدا أو تحويلها إلى الخصوم المتداولة:** إن عملية سداد الالتزامات طويلة الأجل نقدا تؤدي إلى نقص في الأصول المتداولة، دون نقص مماثل في الالتزامات المتداولة وهو ما يؤثر على رأس المال العامل بالانخفاض، أما عن تحويل الخصوم الطويلة الأجل إلى التزامات متداولة، فهي غالبا ما تحدث نتيجة استحقاق جزء أو كل القرض طويل الأجل للسداد، وبالتالي ينتج عنها زيادة في الالتزامات المتداولة دون أن تكون هناك زيادة مماثلة في الالتزامات المتداولة، وبالتالي تخفض هذه العملية من رأس المال العامل، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن عملية سداد الالتزامات طويلة الأجل بتحويلها إلى أسهم، فإن هذه العملية لا تؤثر على رأس المال العامل، ولا تعتبر استخداما للأموال؛

_ **استرداد أسهم رأس المال العامل نقدا أو تحويلها إلى خصوم متداولة:** قد تلجأ المؤسسة ولأسباب متعددة إلى شراء جزء من أسهمها المصدرة و المتداولة (أسهم الخزينة)، ففي حالة الشراء النقدي تؤدي هذه العملية إلى نقص الأصول المتداولة مقابل نقص في حقوق الملكية، أي دون تأثير مماثل على الالتزامات المتداولة وهو ما يعتبر مصدرا (موردا).

(1) - محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي (شركات و أسواق مالية)، الطبعة الثانية، دار المريخ، الرياض، 2009، ص ص 205،

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا هاما لقياس التوازن المالي قصير الأجل لأنه يسمح للمؤسسة باستخدام مواردها لتغطية استخداماتها.

المطلب الثاني: الاحتياج في رأس المال العامل

تعتبر الاحتياجات في رأس المال العامل من أهم المؤشرات التي تضمن التسيير الناجح لموارد واستخدامات المؤسسة وذلك بالتقدير الدقيق من خلال الاستنباط المحكم لمخرجات القوائم المالية. الفرع الأول: مفهوم الاحتياج في رأس المال العامل: هناك عدة تعاريف للاحتياجات في رأس المال العامل نذكر منها:

"الاحتياج في رأس المال العامل هو رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية: الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - النقدية) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات المصرفية)⁽¹⁾.

"الاحتياج في رأس المال العامل أو الاحتياج في تمويل الاستغلال يعطي الفرق بين أصول الاستغلال والتزامات الاستغلال وحسب بالعلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل = أصول الاستغلال - موارد الاستغلال

تتمثل استخدامات الاستغلال في مجموع المخزونات وحقوق العملاء وحقوق استغلال أخرى مخصصا منها تسبيقات والأقساط المقبوضة، وتتمثل موارد الاستغلال في مجموع التزامات الموردين والتزامات استغلال أخرى مخصصا منها تسبيقات وأقساط المحولة من الشركة"⁽²⁾.

ينقسم الاحتياج في رأس المال العامل إلى⁽³⁾:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال: يعطى وفق المجموع الجبري التالي الذي يشمل مجموع عناصر المخزونات وديون العملاء والتزامات الموردين ويتم حسابه:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = (المخزونات + العملاء) - الموردين

(1) - زغيبب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 52.

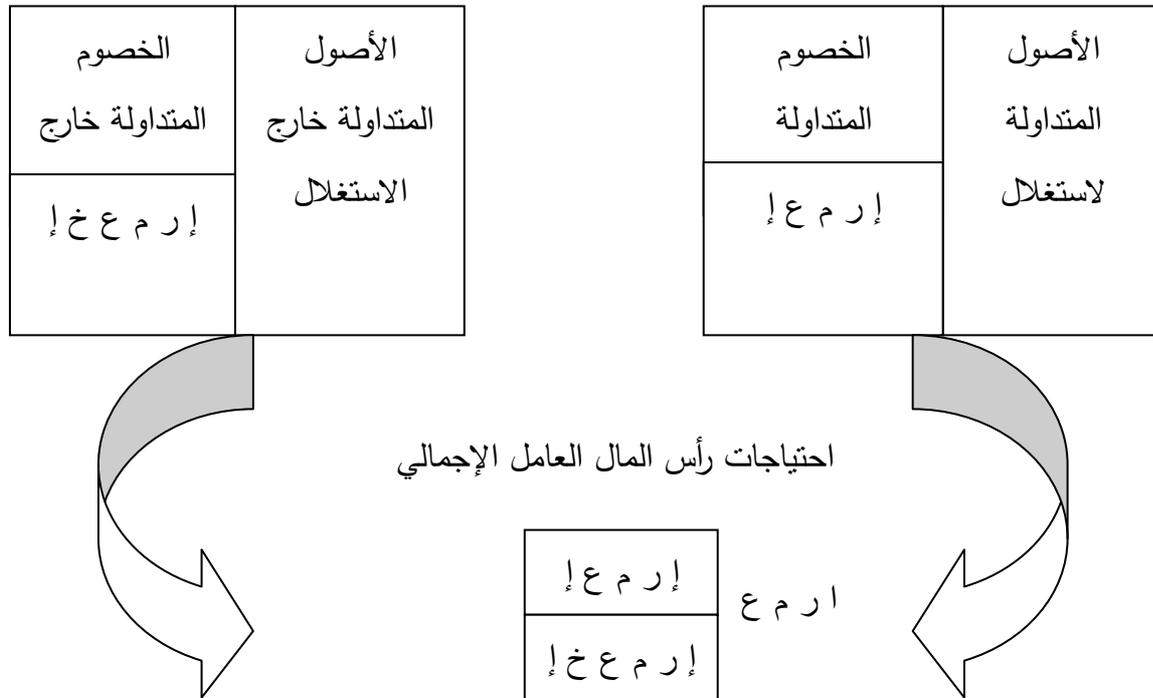
(2) - Mondher Bellalah , **Gestion Financière(diagnostic,évaluation,choix des projetet des investissements)**, 2édition , eco nomica,paris, 2004,p 100.

(3) -Hibert de lausierie, **Analyse Financière(information financière et diagnostic)**, 3édition,dunod,paris ,2006, p p 224, 240.

ويتميز الاحتياج في رأس المال العامل بانتماء جميع العناصر سواء كانت حقوق أو ديون دورة الاستغلال ويحسب كذلك بالفرق بين استخدامات الاستغلال المتمثلة في احتياجات تمويل دورة الاستغلال المتولدة من زيادة في آجال العناصر المكونة لهذه الدورة، وموارد الاستغلال والمتمثلة في موارد تمويل دورة الاستغلال بواسطة قروض مقدمة من طرف الموردين⁽¹⁾.

_ الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال: هو رصيد مختلف العناصر الواقعة في أسفل الميزانية الوظيفية (كل عناصر الأصول والخصوم المتداولة الغير مشغولة في احتياج رأس المال العامل للاستغلال)، يبين الشكل التالي كيفية حساب كل من الاحتياجات في رأس المال العامل (للاستغلال، وخارج الاستغلال)

الشكل رقم 02: مخطط لحساب احتياجات رأس المال العامل



Source: Nacer Eddine saadi,op ,cit,p134.

الفرع الثاني: مكونات الاحتياج في رأس المال العامل: من الناحية العملية يتكون الاحتياج في رأس المال العامل من مكونتين هما⁽²⁾:

(1) - مقدم ليلى، سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، 2007/2008، ص 11.
 (2) - خميسي شيخه، التسيير المالي للمؤسسة (دروس و مسائل محلولة)، دار هومه، الجزائر، 2010، ص ص 77، 78.

مكونة دائمة: تمتاز مكونات دورة الاستغلال الجارية بطابع السيولة والاستحقاق حيث توجه عناصر الاستغلال (المخزونات المتداولة) للاستهلاك أو البيع، الديون على العملاء يتم تسديدها وتحويلها إلى سيولة، أما ديون الموردين فتسدد في آجال استحقاقها، حيث تجدد هذه العناصر بصفة مستمرة حسب الدوران المتعلق بنشاط المؤسسة، من ناحية تمويل هذه الاحتياجات، يسمح رأس المال العامل تمويل المكونة الدائمة، وتشكيل هامش أمان مالي لمواجهة الظروف الاستثنائية، تعتبر المكونة الدائمة لاحتياجات رأس المال العامل كأموال عاطلة ومجمدة بناء على عدم تحقيق جزءا من العمليات في آجالها العادية.

المكونة المتغيرة: بالنسبة لهذه المكونة، نجد أن احتياج رأس المال العامل مرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة نشاط المؤسسة، تتولد هذه المكونة عن التذبذبات المتعلقة بالتشغيل العادي لدورة الاستغلال (تذبذب في رقم الأعمال أو المدفوعات التي تحدث خلال الشهر مما يؤدي إلى إحداث تذبذبات في احتياج في رأس المال العامل، تمويل هذه المكونة بواسطة الخزينة).

الفرع الثالث: الحالات الممكنة للاحتياج في رأس المال العامل: يمكن أن تأخذ الاحتياجات في رأس المال العامل بإحدى حالات ثلاثة هي⁽¹⁾:

الاحتياجات في رأس المال العامل موجبة: هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة، وذلك لتغطية احتياجات الدورة، وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل، مما يتطلب وجود رأس مال عامل لتغطية هذا العجز؛

احتياجات رأس المال العامل سالبة: هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى وهذا ما يمثل مورد في رأس المال العامل، وهي حالة مالية جيدة للمؤسسة؛

احتياجات رأس المال العامل معدومة: هذا يعني أن موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة هنا وهو ما يحقق توازن المؤسسة، ويعكس الاستغلال الأمثل لمواردها الدورية.

الفرع الرابع: عوامل تغير الاحتياج في رأس المال العامل: يتغير الاحتياج في رأس المال العامل وفقا لطبيعة ومستوى النشاط، وشروط التسيير وتغيرات الأسعار وهناك عوامل منها⁽²⁾:

الاحتياج في رأس المال العامل وطبيعة نشاط المؤسسة: احتياج في رأس المال العامل يتغير بنفس طريقة تغير القيمة المضافة التي تضيفها المؤسسة أي عندما تكون للمؤسسة قيمة مضافة ضعيفة ودورة صناعية قصيرة يكون لها احتياج في رأس المال العامل ضعيف وتنتج موارد صافية استغلالية؛

(1) - بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009/2008، ص 92.

(2) -alain coulaud, gestion financier(analyse et décisions),les éditions demos,1997, p p 60 61.

_ الاحتياج في رأس المال ومستوى النشاط: الاحتياج وموارد الدورة يوظفان حسب مستوى نشاط، أي ديون العملاء والالتزامات اتجاه الموردين يتغيرون تقريبا نسبيا مع رقم الأعمال؛

_ الاحتياج في رأس المال العامل والتضخم: إن ارتفاع احتياج رأس المال العامل بسبب ارتفاع الالتزامات التي لا تكتفي، ويعادل هذا الارتفاع تكتل المخزونات والذمم التجارية وخاصة في القطاع الصناعي بهذا الفعل تصبح المؤسسة في مديونية؛

_ الاحتياج رأس المال العامل وشروط التسيير: تسيير المخزون وتسيير ديون الزبائن، والمدة الممنوحة من الزبائن تشترط أهمية الاحتياج في رأس المال العامل لتعبر عن هذه العناصر أو النسب.

يعتبر الاحتياج في رأس المال العامل هو نتيجة للأنشطة المباشرة التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بسبب تفاعل عناصرها.

المطلب الثالث: الخزينة

إن تقييم أداء المؤسسة يعتمد وبشكل كبير على مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل، منها رأس المال العامل واحتياجاته، والخزينة والتي يعتمد عليها المحلل المالي، أساسا لفهم الكامل لنقدية المؤسسة وقدرتها على الدفع ومدى فعاليتها في إدارة أصولها المتداولة وعناصر الديون قصير الأجل.

الفرع الأول: تعريف الخزينة: للخزينة عدة تعاريف نذكر منها:

"يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة نظرا لتقارب مبدأ السيولة مع الربحية، وحساب هذا المبدأ يعكس مدى كفاءة الإدارة في تسيير السيولة من جهة ودرجة استغلال الفرص المتاحة من جهة أخرى"، تحسب وفق العلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال الصافي.

= القيم الجاهزة - السلفات المصرفية⁽¹⁾.

"الخزينة هي مجموع السيولة التي تحت تصرف المؤسسة⁽²⁾، أي إجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفات المصرفية)"⁽³⁾.

(1) - مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 35.

(2) - بوشاشي بوعلام، المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومه، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 110.

(3) - شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،

الفرع الثاني: العناصر المكونة للخزينة: تحدد مكونات الخزينة انطلاقاً من الميزانية المالية وتتكون من عناصر أصولها وخصومها كالاتي:

_ عناصر الأصول: وتضم كل أصل سائل أو متاح وهي⁽¹⁾:

*الأوراق التجارية للحصول: هي من أهم وسائل التمويل التي تلجأ إليها المؤسسة من أجل تدعيم خزنتها بالأموال، وهذا عن طريق اتصال المؤسسة ببنكها لخصمها، وبالتالي تحصل على قيمة الورقة التجارية مع اقتطاع جزء منها يتمثل في العمولة؛

*الودائع الجارية: تقوم المؤسسة بتوظيف أموالها الفائضة من خلال فتح حسابات بنكية جارية، وهذه الآجال تكون متغيرة حسب احتياجات الخزينة وهي تتراوح من شهر إلى ثلاثة أشهر؛

*الحسابات الجارية: هي الأموال الجاهزة التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت؛

*سندات الخزينة: حيث تقوم المؤسسة بشراء سندات من البنوك التي يطرحها للاكتتاب؛

*خصم غير مباشر: هو وسيلة لتمويل مشتريات الزبون نقداً، فيمكن الاتصال بالبنك الذي تتعامل معه المؤسسة بخصم الورقة التجارية، وبالنسبة لعمولة البنك يدفعها الزبون⁽²⁾.

_عناصر الخصوم: هي الأموال التي تمنح مباشرة لخزينة المؤسسة من قبل البنك، أي أن البنك يمول احتياجات المؤسسة يمنحها السيولة التي تحتاج إليها لتسديد قيمة السلع والخدمات وتسديد الديون وتتمثل في:

*تسهيلات الخزينة: هي عبارة عن عجز مؤقت في خزينة المؤسسة، حيث يقوم البنك بتقديم تسهيلات لتجاوز الفترة الصعبة التي تمر بها المؤسسة؛

*السحب عن المكشوف: هذا النوع من القروض يسمح لحساب المؤسسة أن يبقى في حالة مدينة، وبالمقابل يقتطع البنك عمولة أكبر من عمولة، وتمنح له ضمانات في شكل أوراق مالية التي تغطي محفظته ومقابلها يمنحها تسهيلات بنكية.

*السلفات المصرفية: من خلال اتفاق بين المؤسسة والبنك يمكن لهذا الأخير أن يسمح لها بسحب الأموال حتى وإن لم يكن لها أموال جاهزة في البنك⁽³⁾.

(1) - باديس بن يحي بوخلوه، الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2013، ص ص31،30.

(2) - أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية على ضوء المعايير المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 23.

(3) - حياة رزاق هبلة، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، تخصص تقنيات والكمية في المالية، جامعة ورقلة، 2014/2015، ص 5.

الفرع الثالث: وضعيات الخزينة: سبقت الإشارة إلى أن الخزينة هي الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل وانطلاقاً من ذلك يمكن استنتاج وضعية الخزينة، بمقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل فنجد⁽¹⁾:

_الخزينة الموجبة: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل، وهذا يعني أن المؤسسة تجمد جزء من أموالها دون استغلالها مما يضطرها إلى معالجة بعض التزاماتها أو تعظيم قيم استغلالها.

_الخزينة السالبة: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل، بمعنى أن المؤسسة لم تغطي احتياجاتها وهي في حالة عجز وهذا ما يولد خطر زيادة التكاليف، لذلك يجب على المؤسسة أن تحصل على حقوقها أو تطلب قرضاً من البنك مع توضيح وضعيتها المالية أو التنازل عن بعض استثماراتها، أو مواد أولية تؤثر على طاقتها.

_الخزينة المعدومة: تتحقق الخزينة الصفرية إذا كان رأس المال العامل يساوي احتياجاته، وهذا ما يقيس المستوى الأمثل للخزينة إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية⁽²⁾.

الفرع الرابع: مشاكل الخزينة: يمكن حصر أهم المشاكل التي تواجهها الخزينة في مشاكل مرتبطة بالمرردودية وأخرى بالمخاطر إضافة إلى المشاكل الهيكلية والظرفية، يمكن توضيح هذه المشاكل فيما يلي⁽³⁾:

*مشكل المرردودية: إن تحديد المستوى الإجمالي للخزينة يتطلب المقارنة بين تكلفة التمويل القصير الأجل للمؤسسة ومرردودية الأموال المستثمرة لذلك يجب تخفيض أموال الخزينة إلى أقصى حد ممكن أو بمعنى آخر يكون مستوى الخزينة قريب من الصفر، لأن الخزينة المعدومة تؤدي إلى اختلالات أثناء الدورة.

*مشكل المخاطر: يتحدد مستوى الخطر بدرجة المخاطر التي تتحملها المؤسسة، ولتفادي العجز في الخزينة قد تقرر المؤسسة الاحتفاظ بهامش أمان معين.

(1) - عثمان يخلف، ملخص التسيير المالي والتحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 21.

(2) - كريوي محمد، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، 2014/2015، ص 55.

(3) - أسماء السعيدى بوزار، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة

الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، 2012/2013، ص ص 20، 21.

*المشاكل الهيكلية والظرفية: إن فقدان التوازن في أعلى الميزانية يؤدي إلى عدم كفاية رأس المال العامل وهذا يعتبر مشكلا هيكليا(في المدى المتوسط والطويل)، والحل في هذه الحالة هو البحث عن مصادر مالية طويلة الأجل.

تعتبر الخزينة عنصرا هاما لتسيير أموال المؤسسة والحكم على ماليتها، باعتبارها الوعاء الذي تصب فيها جل التدفقات المالية وتخرج منها، وتعتبر مرآة للوضع المالية للمؤسسة. وكخلاصة لهذا المبحث نقول أن رأس المال العامل هو أداة من أدوات التوازن المالي داخل المؤسسة، يعتبر كمؤشر عن مدى قدرتها على التحكم والسيطرة في مواردها واستخداماتها، إلا أن دراسة رأس المال العامل وحده كمؤشر لا يعكس لنا بوضوح خطر السيولة، مما يستدعي الأمر بدراسة مؤشر مجمل يتمثل في الاحتياج في رأس المال والذي يتمثل في رأس المال العامل الأمتل أي ما تحتاجه المؤسسة فعلا لمواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها.

المبحث الثاني: مفاهيم حول النسب المالية

إن من أهم مخرجات القوائم المالية ما يعرف بالنسب المالية التي تساعد في الحصول على معلومات أساسية تستخدم في التحليل المالي وهذا ما يلعب دورا كبيرا في اتخاذ قرارات سليمة تساهم في تطور واستمرار المنشأة.

*تعريف النسب: هناك عدة تعاريف للنسب المالية نذكر منها:

"تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي للقوائم المالية وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين وهي من أقدم هذه الأدوات ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب المالية بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة"⁽¹⁾.

"تشكل النسب المالية جانب مهم في عملية التحليل المالي من حيث أيضا تحويل كم كبير من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية وإلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار"⁽²⁾. تشمل النسب المالية جوانب متعددة من نشاط المؤسسة لكن النسب التي سنركز عليها في هذا الجانب هي النسب التي تقيس التوازن المالي وتتمثل في نسب السيولة والنشاط.

(1) - مؤيد راضي حنفر، عثمان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية(مدخل نظري)، دار المسيرة، الأردن، 2006، ص 127.

(2) - أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2007، ص 151.

المطلب الأول: نسب السيولة

تحظى السيولة بأهمية بالغة لدى كافة المؤسسات وذلك باعتبارها المؤشر الأول الدال على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والمحافظة على سمعتها الائتمانية وعليه البقاء والاستمرار في دنيا الأعمال.

الفرع الأول: تعريف نسب السيولة

تعتبر السيولة واحدة من أهم الأمور التي يهتم بها المحلل المالي والأطراف الأخرى سواء إدارة المؤسسة أو الجهات المهتمة بمدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل أو طويلة الأجل مثل الدائنين والمقرضين والبنوك وغيرهم⁽¹⁾.

الفرع الثاني: أنواع نسب السيولة: يقيس هذا النوع من النسب المالية خزينة المؤسسة، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتقاس سيولة المؤسسة بالنسب التالية:
أ / نسبة التداول (السيولة العامة):

تحسب نسبة التداول بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، وفق العلاقة الآتية⁽²⁾:

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

وتعتبر نسبة التداول من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة وقابلية الإيفاء ويعود سبب ذلك إلى أن هذه النسبة تعتمد في حسابها على مجموع الأصول المتداولة، ومجموع الخصوم المتداولة دون الاهتمام بدرجة سيولة الأصول المتداولة، أو تواريخ استحقاق الخصوم المتداولة⁽³⁾، كلما ارتفعت نسبة التداول كلما ازدادت القدرة على توفير السيولة للمؤسسة خاصة إذا زادت القدرة على تحويل الموجودات المتداولة إلى نقد⁽⁴⁾، فهي تعكس مؤشر عام عن وضع مريح للسيولة، وتكون أكبر من الواحد.

(1) - كمال الدين دهاوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 207.

(2) - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 182.

(3) - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 104.

(4) - خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 62.

ب / نسب السيولة السريعة (المخفضة):

تحسب هذه النسبة بعد خصم المخزون والمبالغ المدفوعة مقدما من الأصول المتداولة وتقسيم الباقي على الخصوم المتداولة.

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - (المخزون + المبالغ المدفوعة مقدما) \ المتداولة.

إن قياس قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على بيع المخزون يعتبر أمرا مهما، ويعكس كفاءتها في إدارة السيولة بشكل فعال⁽¹⁾، وتتراوح بين 30% و50%.

ج / نسبة السيولة الجاهزة:

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق وتتراوح هذه النسبة 25% و35%، يتم حساب هذه وفقا للمعادلة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / خصوم الجارية⁽²⁾.

المطلب الثاني: نسب النشاط

تستخدم هذه المجموعة من النسب لقياس قدرة الشركة على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات، أي أنها تقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات.

الفرع الأول: تعريف نسب النشاط: تشير نسب النشاط إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها في تحقيق المبيعات وكذا تحقيق أكبر ربح، وتوجد نسب عديدة لقياس كفاءة نشاط المؤسسة.

الفرع الثاني: أنواع نسب النشاط:

تقيس هذه النسب كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصول الاستغلال تتمثل هذه النسب في:

أ / معدل دوران إجمالي الأصول:

يتم احتساب هذا المعدل بقسمة قيمة المبيعات على إجمالي أصول المؤسسة ويقاس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول المؤسسة⁽³⁾، ويحسب وفق العلاقة التالية⁽¹⁾:

(1) - علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002، ص 86.

(2) - عدنان تايه النعيمي، أرشد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات المعاصرة)، دار البازوري، الأردن، 2008، ص 86.

(3) - عاطف وليم أندراوس، تمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 95.

معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات \ مجموع الأصول.

إذا كان هذا المعدل مرتفعاً فهذا يشير إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستغلال الكبير لهذه الأصول، وإذا كان هذا المعدل منخفضاً يعتبر دليلاً على عدم استغلال الأصول أي أن هناك زيادة في الأصول لا ضرورة لها⁽²⁾.

ب / معدل دوران الأصول الثابتة:

يقيس ذلك المؤشر عدد مرات استخدام الأصول الثابتة، حيث يتم قياس معدل استثمار أموال المنشآت في الأصول الثابتة و بمقارنة عدد مرات دوران الأصول الثابتة بالأعوام السابقة و معدلات المنشآت المماثلة للنشاط يتضح مدى استخدام المنشأة لأصولها الثابتة⁽³⁾، وتحسب وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات \ الأصول الثابتة.

توضح هذه النسب عملية المبيعات الناجحة عن استخدام الموجودات الثابتة وارتفاع هذه النسبة يعني شدة استغلال الشركة لأصولها الثابتة، وانخفاض المعدل يعني استثمار الزائد عن الحاجة في الأصول الثابتة أو تعطيل بعض الطاقة⁽⁴⁾.

ج / معدل دوران الأصول المتداولة:

يقيس هذا المعدل كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات \ الأصول المتداولة.

(1) - خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، 2008، ص 27.

(2) - عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

(3) - أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي (لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة)، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 167.

(4) - هلا بسام عبد الله، استخدام النسب المالية لتنبؤ بتعثر الشركات، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2004، ص 46.

فمعدل الدوران يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات فكلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي، لأن انخفاض معدل الدوران إنما يعني ضعفا في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات⁽¹⁾.

ملاحظة: يجب مقارنتها بإحدى النسب النموذجية التي تتخذها المؤسسة كمعيار.

د/ معدل دوران المخزون:

يقيس هذا المعدل عدد مرات تحول المخزون إلى مبيعات خلال السنة، كما يقيس كفاءة الإدارة في الرقابة على المخزون ومدى سرعة تحوله إلى نقدية⁽²⁾.

هـ/ معدل دوران الذمم المدينة:

يقيس هذا المعدل مقدرة المؤسسة على تحصيل ذممها، كما أنه يقيس مدى فاعلية سياسة الائتمان والتحصيل وتحسب كما يلي:

معدل دوران الذمم المدينة = المبيعات السنوية الآجلة \ الذمم المدينة

كلما زادت نسبة دوران الذمم المالية، كلما كان واضحا أن المنشأة توفر ائتمان تجاري قصير الأجل بشكل متواصل، ويجب ملاحظة أنه كلما زادت المبيعات السنوية الآجلة كلما زادت الذمم المدينة⁽³⁾.

و/ معدل دوران الحسابات الدائنة:

تقيس مدى نجاح وتحقيق الملائمة بين سياستي تكلفة البناء

وشراء المواد الخام، وكلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان كلما انخفض ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوط التي ستواجهها الشركة من زاوية السيولة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الحسابات الدائنة = المشتريات \ رصيد الدائنين⁽⁴⁾.

تعتبر النسب المالية ذات أهمية كبيرة في التحليل لأنها تبين مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها بما لديها من أصول، كما أنها تساعد المستثمرين والمتوقعين لأغراض تحديد مسار استثماراتهم.

(1) – اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة باتنة، 2009/2008، ص ص 48 49.

(2) – كمال الدين الدهراوي، المرجع سبق ذكره، ص 209.

(3) – أسعد حميد العلي، الإدارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص 83.

(4) – هلا بسام، مرجع سبق ذكره، ص 47.

وكخلاصة لهذا المبحث نستنتج أن للنسب المالية أهمية كبيرة في تقييم أداء المؤسسة وتحقيق توازنها المالي، حيث تعتبر النسب المالية علاقات رياضية بين مجاميع محاسبية تهدف لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

خلاصة

ختاماً لهذا الفصل الموسوم "بالتوازنات المالية قصيرة الأجل"، نستنتج أن هناك العديد من المؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل الذي تعتمد عليه المؤسسة لاعتباره هامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي، كذلك الاحتياج في رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، إضافة إلى الخزينة التي تضمن للمؤسسة حركة مستمرة للتدفقات النقدية أما عن النسب المالية فتساعد المؤسسة في تفسير وتقييم القوائم المالية لأغراض الاستثمار والاقتراض. إن حساب هذه المؤشرات وتحليلها يضمن التقييم الفعال لأداء المؤسسة وتحقيقها للتوازن المالي، كما تعتبر مرآة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني

أساسيات حول إدارة رأس المال العامل

تمهيد	
عموميات حول إدارة رأس المال العامل	المبحث الأول
وظائف وسياسات إدارة رأس المال العامل ومستوياتها	المبحث الثاني
خلاصة	

تمهيد

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى المؤسسات الاقتصادية لتحقيقه هو تعظيم الربح، لذلك تتضمن المهام المالية الرئيسية لأية مؤسسة المحافظة على مستوى مناسب من السيولة وذلك لتشغيل أصولها الثابتة وضمان قدرتها على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيدها المحددة، ولتحقيق هذه الغاية لابد من توفير المتطلبات اللازمة للمحافظة على كمية مناسبة من الأصول الجارية ذات النوعية الجيدة التي تضمن تحقيق دخول تدفقات نقدية ملائمة إلى المؤسسة.

وحتى تتمكن المؤسسة من تحقيق توازنها المالي والمحافظة على مستوى السيولة اللازمة يجب عليها القيام بإدارة رأسمالها بالكيفية الناجعة، وهذا يتوقف بدوره على اضطلاع الإدارة المالية للمؤسسة بإدارة فعالة لرأس مالها لذلك فإن اهتمامنا في مستهل بحثنا سينصب حول دراسة مدلول إدارة رأس المال العامل من منطلق نظري، ووقفا على مختلف المفاهيم ذات الصلة وذلك من خلال مبحثين وفق الآتي:

المبحث الأول: عموميات حول إدارة رأس المال العامل

المبحث الثاني: وظائف وسياسات إدارة رأس المال العامل

المبحث الأول: عموميات حول إدارة رأس المال العامل

تعتبر إدارة رأس المال العامل من أهم الوظائف الإدارية في المؤسسات الاقتصادية، حيث تشمل إدارة استخدام الخصوم المتداولة كأداة رئيسية لتمويل أصول المؤسسة، وتعتبر الكفاءة في إدارة رأس المال العامل عنصراً حاكماً يحدد بقاء المؤسسة واستمرارها في ميدان الأعمال.

المطلب الأول: مفهوم إدارة رأس المال العامل

نتناول في مستهل هذا المطلب مفهوم الإدارة كوظيفة داخل المؤسسة، ثم التطرق للمنظور الشامل لإدارة رأس المال العامل.

الفرع الأول: مفهوم الإدارة:

1- تعريف الإدارة: للإدارة عدة تعاريف نذكر منها:

"الإدارة هي مجموعة من الأنشطة التي تؤدي إلى الاستخدام الفعال والكفء للموارد المتاحة، وذلك لإنجاز هدف أو مجموعة من الأهداف"⁽¹⁾.

"الإدارة هي الحد الفاصل بين نجاح المشروعات أو فشلها وبين تحقيق الأهداف الموضوعة أو العجز عن تحقيقها، معنى ذلك أن الإدارة تهدف إلى أداء الأشياء الصحيحة بطريقة الصحيحة وفي الوقت الصحيح"⁽²⁾.

2- أهمية الإدارة: تكتسي الإدارة أهمية كبيرة داخل المؤسسات الاقتصادية تتجلى من خلال:

-الإدارة هي الأداة الأساسية في تسيير العمل داخل المؤسسات، حيث توفر مقومات الإنتاج وتخصيص الموارد وتوزيعها وتوجيه جهود الأفراد لتحقيقها بفعالية.

-تعنى الإدارة بتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات من ناحية المجتمع ككل.

-الإدارة مسؤولة عن بقاء واستمرار المؤسسات من خلال قدرتها على مواجهة الكثير من التحديات.

-التغيير في القوانين الاقتصادية والاجتماعية والتطور التكنولوجي السريع⁽³⁾.

الفرع الثاني: مفهوم إدارة رأس المال

1- تعريف إدارة رأس المال العامل: هناك عدة تعاريف لإدارة رأس المال العامل نذكر منها:

"إدارة رأس المال العامل هي العملية التي يتم بموجبها التخطيط والرقابة على حجم وهيكل الأصول المتداولة والخصوم المتداولة"⁽⁴⁾.

"تتعلق إدارة رأس المال العامل بالسياسات والقرارات المرتبطة بإدارة الموجودات المتداولة

(1)- جلال إبراهيم العبد، إدارة الأعمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص15.

(2)- محمد إسماعيل بلال، مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، 2004، ص20.

(3)- عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، دار الجامعية، 2003، الإسكندرية، ص 18.

(4)-عاطف وليم أندراوس، مرجع سبق ذكره، ص193.

والمطلوبات المتداولة في الشركة، وتتضمن إدارة رأس المال العامل أربعة مجموعات من القرارات الهامة التي يتوجب على الإدارة اتخاذها: يتمثل القرار الأول في تحديد مستوى الاستثمار في الموجودات المتداولة بالمقارنة مع الموجودات الثابتة. أما القرار الثاني فيتمثل في تحديد حجم الاستثمار المناسب في كل عناصر الموجودات المتداولة. في حين يدور موضوع القرار الثالث حول تحديد مستوى التمويل من مصادر قصيرة الأجل بالمقارنة مع مصادر التمويل طويلة الأجل، والقرار الرابع فينحصر في تحديد مزيج مصادر التمويل قصيرة الأجل⁽¹⁾.

" تعد إدارة رأس المال العامل إحدى أهم وظائف الإدارة المالية وأكثرها استهلاكاً للوقت، وتقوم بإدارة كل عنصر من عناصر الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بهدف تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والخطر للمساهمة في زيادة قيمة المشروع"⁽²⁾.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أن " مفهوم إدارة رأس المال العامل وظيفة إدارية، تتمثل في مجموعة من الأنشطة التي تهتم بإدارة السيولة في المؤسسة وإدارة مصادر التمويل قصيرة الأجل والخصوم المتداولة وتهدف إلى تحقيق التوازن المالي للمؤسسة"

2- أهمية إدارة رأس المال العامل: يكتسي موضوع إدارة رأس المال العامل أهمية كبيرة تتجلى لنا من خلال الآتي⁽³⁾:

- تركز الإدارة المالية الجزء الأكبر من وقتها للأمر الداخلي التي تعتبر رأس المال العامل الجزء الأهم فيها؛

-تستحق الأصول المتداولة العناية الفائقة من قبل الإدارة المالية لأنها جزء هام في مجموع الأصول وسريعة الحركة؛

-في المؤسسات الصغيرة يتم تخفيض الاستثمار في الأصول الثابتة من خلال الاستئجار؛

-العلاقة القوية بين نمو المبيعات والاستثمار في الأصول الثابتة.

لتساهم إدارة رأس المال العامل بشكل كبير في تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة، لذلك أصبحت المؤسسة تهتم بها كثيراً لما لها من أهمية على المؤسسة سواء داخل محيطها أو خارجه.

(1) - محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر، الأردن، 2008، ص 211.

(2) - دريد كامل آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 243.

(3) - عبد الحكيم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار الصفاء للنشر وتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006، ص ص 126، 127.

المطلب الثاني: أهداف مبادئ إدارة رأس المال العامل

إن بلوغ مستوى الإدارة الكفئة لرؤوس أموال المؤسسة وبالتالي تحقيق أهدافها، يتوقف بالدرجة الأولى على ضرورة تبني المؤسسة لمبادئ واضحة وتسطيرها لأهداف دقيقة.

الفرع الأول: أهداف إدارة رأس المال العامل: تسعى إدارة رأس المال العامل إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- إيجاد توازن مناسب بين السيولة والربحية والمخاطرة؛
- حل المشاكل الناجمة عن التوازن بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة حيث أن العلاقة المتبادلة بينهما تعتبر جوهر نظرية رأس المال العامل وإدارته⁽¹⁾؛

- توفير السيولة المناسبة: إن المنشأة التي تتوقف عن سداد التزاماتها الجارية تواجه مشاكل عديدة، لذلك فإن إدارة رأس المال يجب أن تؤدي إلى توفير قدر معقول من السيولة يسمح بالوفاء بالتزامات المؤسسة تجاه الغير؛

- تقليل درجة الخطر: تتطوي إدارة رأس المال العامل على التوفيق بين طبيعة الأصول المتداولة وبين طبيعة الخصوم المتداولة التي تستخدم لتمويلها حتى يمكن الحفاظ على درجة الخطر التي يتعرض لها المشروع عند حدها الأدنى؛

-الإسهام في تعظيم قيمة المؤسسة: تحتفظ المؤسسة برأس مال العامل كما تحتفظ بالأصول الأخرى بهدف تعظيم قيمة المؤسسة، إن استثمار الأموال النقدية الفائضة والحفاظ على المخزون عند حده الأدنى وسرعة تحصيل الذمم وإلغاء مصادر التمويل قصيرة الأجل ذات التكلفة المرتفعة تساعد جميعا على تعظيم قيمة المؤسسة⁽²⁾.

الفرع الثاني: مبادئ إدارة رأس المال العامل: تتمثل أهم مبادئ إدارة رأس المال العامل فيما يلي⁽³⁾:

- ضرورة الاقتصاد في استعمال رأس المال واستعمال الكفاءة؛
-المحافظة على الأصل المتداول بكل الوسائل حتى يحتفظ بقيمته طوال مدة اقتنائه فلا تقل قيمته لعوامل إدارية أو غير إدارية؛

- مراقبة الربحية لكل استثمار على حدى في كل من الأصول المتداولة مع مراعاة الربحية الكلية للمؤسسة حتى تكون أعلى ما يمكن؛

- كفاية الأصول المتداولة لاستغلال الأصول الثابتة، دون إضافة أموال جديدة للأصول المستثمرة في المؤسسة؛

(1)- عبد الستار الصباح ، سعود العمري، الإدارة المالية (أطر نظرية وحالات عملية)، دار وائل للنشر والتوزيع، ص ص 129، 130

(2)- محمد صالح الحناوي ، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية،الدار الجامعية،الإسكندرية ،2005،ص ص 151، 152.

(3)- محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية ،2007، ص ص 494، 495.

- توفير الأموال اللازمة لإتمام دورة التجارة المنتظمة من مصادر دائمة، أما في حال المنتجات والمبيعات الموسمية يلجأ للقروض قصيرة الأجل؛

تعتمد المؤسسات الاقتصادية على جملة من المبادئ للتسيير الأمثل لمواردها، من خلال القيام بالإدارة الناجعة والفعالة لهذه الموارد، إمامها بكل المعلومات المتوفرة داخل محيطها قصد تحقيق أهدافها المرجوة وفق مبادئها المسطرة.

المبحث الثاني: وظائف وسياسات إدارة رأس المال العامل ومستوياتها.

من أهم وظائف المدير المالي داخل المؤسسة إدارة رأس المال العامل، حيث يقوم بإدارة كل عنصر من العناصر على حدى وفق سياسات محددة يرسمها، وتعتبر هذه الوظيفة أكثر استهلاكاً للوقت لأنها تهدف إلى تحقيق التوازن بين الربحية والمخاطرة والتي تساهم بزيادة قيمة المؤسسة.

المطلب الأول: وظائف وسياسات إدارة رأس المال العامل

يقوم المدير المالي داخل المؤسسة بمجموعة من الوظائف الإدارية، حيث يقوم بكل وظيفة على حدى وفقاً لمبادئها ووظائفها وذلك بالتنسيق بين مختلف المصالح والإدارات.

الفرع الأول: وظائف إدارة رأس المال العامل: تشمل عملية إدارة رأس المال العامل مجموعة من الوظائف نذكرها⁽¹⁾:

-تقدير أحجام أرصدة النقدية والذمم والمخزون: يقوم المدير المالي بتقدير قيمة الأرصدة المستثمرة في هذه المجموعة من الأصول على أساس يومي أو أسبوعي، وذلك لتحديد الأحجام المثلى لكل منها بالمقارنة بكل من البيانات التاريخية الخاصة بالمؤسسة نفسها وأيضاً بالمقارنة بمعايير الصناعة، وذلك لدراسة وتحليل أي انحرافات قد تظهر في هذا المجال، ويتحدد حجم الاستثمارات في عناصر الأصول المتداولة وفقاً لمجموعة من العوامل لعل أهمها:

* حجم المنشأة: فقد تحتاج المؤسسات صغيرة الحجم إلى الاحتفاظ بحجم أكبر من رأس المال العامل وذلك بالمقارنة بالمؤسسات كبيرة الحجم ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات الأولى تخشى مخاطر نقص السيولة بدرجة أكبر حيث لا تستطيع الوصول إلى مصادر التمويل بسرعة ويسر.

* طبيعة النشاط: إن المؤسسة التي تحتاج إلى الاحتفاظ بحجم كبير من المخزون أو تتبع سياسة ائتمانية متساهلة تحتاج إلى حجم أكبر من رأس المال العامل عن المنشأة التي تعمل في مجال الخدمات أو تلك التي تكون جميع مبيعاتها نقدية.

* فرص الاقتراض المتاحة: إن المشروع الذي يستطيع الحصول على قروض كلما احتاج إلى ذلك وبشروط معقولة ليس في حاجة إلى الاحتفاظ برأس مال عامل كبير.

* الخطر: كلما زاد حجم رأس المال العامل كلما تناقصت مخاطر ومشاكل السيولة وإن كان ذلك على

حساب الربحية.

(1) - محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 152، 153.

- تحديد نسبة الأرصدة المستثمرة في الأصول المتداولة إلى إجمالي الاستثمار: يمثل الاستثمار في الأصول المتداولة نسبة كبيرة من إجمالي الاستثمار (حوالي 30% إلى 60% من إجمالي الأصول يأخذ الشكل المتداول) لذلك لا بد من مراقبة العلاقة بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة بصفة مستمرة.

- تقدير الوقت اللازم لإدارة الأصول المتداولة: إن دراسة الوقت الذي يخصصه العاملون في الإدارة المالية لإدارة الحسابات الجارية يمكن أن يساعد على تحديد درجة كفاءة رأس المال العامل، إدارة رأس المال العامل تعني ببساطة إدارة السيولة الموجودة في المؤسسة، وذلك لضمان عدم التعرض لمخاطر فشل الوفاء بالالتزامات، لذلك على المؤسسة إتباع سياسات ناجعة لضمان استمرارها وبقائها في ظل المنافسة القوية التي تعرفها المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الثاني: سياسات إدارة رأس المال العامل: تتضمن السياسات المتعلقة بإدارة رأس المال العامل قرارات تتعلق بالأصول المتداولة، والخصوم المتداولة من النواحي التالية⁽¹⁾:

_ عناصر تكوينها؛

_ كيفية استعمالها؛

_ وأثر تركيبتها على المخاطر والمردود.

تعتبر سياسات رأس المال العامل الناجمة عن ضرورة نمو المؤسسة وبقائها على المدى الطويل، فإن لم يتوافر لدى المؤسسة رأس المال العامل اللازم لزيادة الإنتاج والمبيعات، فقد تقوتها فرص زيادة المبيعات وزيادة الأرباح، كما أن احتفاظ المؤسسة بمستوى مرتفع من رأس المال العامل يوفر لها سيولة تمكنها من مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها، هذا وتتضمن إدارة رأس المال العامل تظافر العديد من العمليات والقرارات اليومية التي تعمل على تحديد الآتي:

_ مستوى استثمار المؤسسة في الأصول المتداولة؛

_ نسبة الدين قصير الأجل وطويل الأجل الذي ستستعمله المؤسسة لتمويل أصولها؛

_ مصادر التمويل وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر؛

_ يختلف الاستثمار في الأصول المتداولة عن الاستثمار في الأصول الثابتة من حيث الإطار الزمني

اللازم لاستعادة الأموال المستثمرة في أصل معين، ففي حالة الاستثمار في الأصول الثابتة مثل الأراضي والمباني والآلات، فإن المؤسسة تحتاج إلى سنوات عديدة لاستعادة ما تم استثماره.

المطلب الثاني: مستويات إدارة رأس المال العامل

إن السياسة الفعالة لإدارة رأس المال العامل تتوقف على الأثر المشترك لقرارات الاستثمار في رأس

المال العامل وتمويله على عوائد المؤسسة ومخاطرها، وسنتناول القرارين كما يلي⁽¹⁾:

(1) - ملفح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2008، ص 501، 502.

الفرع الأول: قرار الاستثمار في رأس المال العامل: يتأثر كل من حجم وطبيعة الاستثمار في الأصول المتداولة لأية مؤسسة بمجموعة من العوامل المختلفة من ضمنها: طبيعة منتجات المؤسسة، طول الدورة التشغيلية، حجم المبيعات، سياسة الاحتفاظ بالبضاعة، سياسة الائتمان، كفاءة إدارة الأصول المتداولة.

- المفاضلة بين العوائد والمخاطر عند مستويات رأس المال العامل المتفاوتة: لتقييم إدارة رأس المال العامل يتم قياس عائد المؤسسة بصافي ربح العمليات مقسوما على الأصول، أما الخطر فيتم قياسه بمقدار صافي رأس المال العامل ونسبة التداول، ويعبران عن احتمال عدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها، وتبعاً لنظرية التي تقول أنّ العائد على الموجودات يرتبط عكسياً مع سيولتها، حيث يرتفع العائد كلما قلت سيولة الأصل وينخفض كلما زادت سيولته.

ومن نتائج هذه السياسة ارتفاع حجم صافي رأس المال العامل وارتفاع نسبة التداول، أي وضع أقل خطورة، وإذا ما أخذنا صافي رأس المال العامل كمقياس للخطر، نستطيع القول بأن السياسة الجريئة هي الأكثر خطورة، وأن السياسة المتحفظة هي الأقل خطورة.

***المستوى الأمثل للاستثمار في رأس المال العامل:**

المستوى الأمثل للاستثمار في رأس المال العامل هو ذلك الذي تتعاضد في ظلّه ثروة المالكين، وهذا نتيجة لعوامل مختلفة: المبيعات، التدفقات النقدية، ودرجة الرفع المالي والتشغيلي.

الفرع الثاني: تمويل رأس المال العامل: يمول رأس المال العامل عادة من تركيبة مناسبة من الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل، حيث مصادر التمويل طويلة الأجل تعتبر أكثر كلفة من مصادر التمويل قصير الأجل، لكن مخاطر التمويل قصير الأجل أعلى من مخاطر التمويل طويلة الأجل ما ينتج عنه الحاجة الشبه مستمرة للاقتراض.

*المفاضلة بين العوائد والمخاطر للبدائل التمويلية لرأس المال العامل: تقدر الاحتياطات التمويلية بمقدار استثماراتها في قسمين من الموجودات: موجودات متداولة دائمة، موجودات متداولة متغيرة، حيث يتأثر حجم الموجودات المتغيرة بالموسمية والدورات التجارية.

أما الموجودات المتداولة الدائمة، فتتمثل الحد الأدنى من الموجودات المتداولة الذي على المؤسسة الاحتفاظ به خارج فترة الذروة طالما بقيت في العمل، ويمكن تدبير التمويل بعدة مداخل نذكر منها:

1/ مدخل المقابلة: يتم تدبير تمويل يتقابل في استحقاقه وعمر الأصول التي سيمولها، يتم تمويل

التغيرات الموسمية في الموجودات المتداولة باقتراض قصير الأجل،

وتمويل الموجودات الطويلة الأجل بتمويل طويل الأجل برأسمال وديون طويلة الأجل، من مصادر طويلة الأجل مثل رأس المال والقروض طويلة الأجل، أما الموجودات المتداولة المتغيرة فيتم تمويلها من مصادر قصيرة الأجل.

(1) - فيصل الشواورة، مبادئ الإدارة المالية (إطار نظري ومحتوى عملي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2011، ص ص 145،

2/ المدخل المتحفظ لتمويل رأس المال العامل: يتم استعمال نسبة عالية من الدين الطويل الأجل ونسبة منخفضة من التمويل قصير الأجل، ومثل هذا المدخل يقلل مخاطر الاقتراض القصير الأجل المتمثلة في احتمالات عدم القدرة على تسديدها، كما يخفض مخاطر الفائدة، ويمكن وصف هذا المدخل في إدارة رأس المال العامل بأنه مدخل متحفظ، لأن هامش الأمان فيه يؤدي إلى صافي رأسمال عامل أعلى و نسبة تداول أعلى.

3/ المدخل الجريء: تقوم المؤسسة باستعمال لنسبة عالية من القروض قصيرة الأجل للاستفادة من الكلفة المنخفضة للاقتراض قصير الأجل.

المطلب الثالث: أثر إدارة رأس المال العامل على التوازن المالي للمؤسسة

تسعى المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية إلى نجاح وظائفها التي تهتم بالجانب المالي لها كإدارة رأس المال العامل، حيث تكون إدارة رأس المال العامل فعالة وناجعة إذا تمكنت من تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة، وذلك إذا حققت الشروط التالية:

*الشرط الأول: يجب أن يكون رأس المال العامل موجب، ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في رأس المال والديون المتوسطة والطويلة الأجل.

*الشرط الثاني: يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل، أي أن $FR > BFR$ إذ لا يكفي أن يكون رأس المال العامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

*الشرط الثالث: خزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وبذلك تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات⁽¹⁾.

أما في حالة اختلال التوازن فهناك مجموعة من الإجراءات لابد على المؤسسة من إتباعها نذكر منها⁽²⁾:

أ/ الرفع من رأس المال العامل: ويتم ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات نذكر منها:

*الرفع من الأموال الخاصة: كلما قامت المؤسسة برفع رأس مالها سواء عن طريق احتجاز الأرباح، أو عن طريق كسب أسهم جديدة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع في قيمة رأس المال العامل.

*التنازل عن الاستثمارات: إن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يخف من الأصول الثابتة لدى المؤسسة، وهذا ما يزيد من قيمة رأس المال العامل.

(1) - إلياس الساسي، يوسف قريشي، المرجع سبق ذكره، ص ص 86،87.

(2) - اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص ص 71،73.

***الرفع في مخصصات الإهلاكات والمؤونات:** إن الرفع في مخصصات الإهلاكات يؤدي إلى تخفيض القيمة الكلية للاستثمارات، وبالتالي الأصول الثابتة، من جهة أخرى تؤدي الزيادة في الإهلاكات إلى زيادة حجم الأموال الخاصة، وهذا ما سيؤدي إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل.

***الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل:** يؤدي الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل إلى الزيادة في الأموال الدائمة وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة في قيمة رأس المال العامل.
ب/تخفيض الاحتياجات في رأس المال العامل: وذلك عن طريق:

***التخفيض في كمية المخزونات:** وذلك بالعمل من أجل الزيادة في سرعة دورانها من أجل تحويلها إلى سيولة، وبالتالي تغطية احتياجات الدورة؛

***التخفيض من الحقوق:** تعاني أغلب المؤسسات من عدم الفعالية في تحصيل حقوقها، والتي تعود إلى التأخر الكبير في الدفع من قبل الزبائن، وبالتالي لا بد على المؤسسة من إعادة النظر في سياسة تحصيل حقوقها في أجلها؛

***الرفع من ديون الموردين:** يجب على المؤسسة السعي من أجل تحصيل موارد أكبر لفترة أطول، فذلك سيوفر لها الوقت من أجل استرجاع حقوقها وتحويل مخزوناتها إلى سيولة.

ختاماً لهذا المبحث نستخلص إلى نتيجة هامة مفادها أن إدارة رأس المال العامل من أهم الوظائف الإدارية داخل المؤسسة، لما لها من تأثير على نتيجة المؤسسة، إذ أن التحكم والاستغلال الجيد لهذه الإدارة يحقق أرباحاً ونجاحاً للخطط المستقبلية، وضماناً لاستقرار وبقاء المؤسسة، حيث أصبحت المؤسسات في وقتنا الراهن تسخر إمكانيات مادية وبشرية لخدمة هذه الوظيفة الإدارية من أجل ضمان سيرها بنجاح والذي يضمن بحد ذاته تحقيق المؤسسة لأهدافها.

خلاصة

خصصنا هذا الفصل لدراسة أساسيات حول إدارة رأس المال العامل، وقد تناولنا فيه مفهوم عملية إدارة رأس المال العامل وأهميتها، بالإضافة إلى الأهداف التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقها من خلال مجموعة من الوظائف وفق سياسات مخططة ومدروسة، تتبعها من أجل تحقيق هدف المؤسسة ألا وهو تحقيق الربح و تعظيمه، وقد تبين لنا من خلال ما تقدم أن إدارة رأس المال العامل من بين أهم الوظائف الإدارية التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية والتي تأخذ حيزا كبيرا داخلها، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه والذي يتطلب الكفاءة للقيام به.

ومما لا شك فيه أن المعرفة الجيدة لعملية إدارة رأس المال العامل من قبل المؤسسة لها أثر كبير على كل الجوانب المالية للمؤسسة لاسيما مؤشرات التوازن المالي قصيرة الأجل، هذا ما سنحاول معالجته من خلال الفصل الثالث الموالي.

الفصل الثالث

دراسة أثر إدارة رأس المال العامل على مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل بالشركة
الإفريقية للزجاج-جيجل- الفترة (2010-2014)

تمهيد	
بطاقة فنية للشركة الإفريقية للزجاج	المبحث الأول
تأثير إدارة رأس المال العامل على مؤشرات التوازن المالي قصيرة الأجل	المبحث الثاني
خلاصة	

تمهيد

استكمالاً لما تناولناه في الفصلين السابقين كخلفية نظرية للموضوع، ومحاولة منا للإجابة على الطرح المقدم والمتمثل في دراسة الأثر الذي تلعبه إدارة رأس المال على التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية حاولنا إسقاط الخلفية النظرية ميدانياً وذلك من خلال تحليل الوضعية المالية للشركة الإفريقية للزجاج بولاية جيجل خلال الفترة(2010-2014) من حيث السيولة، ومن ثم معرفة دور عملية إدارة رأس المال العامل بالشركة محل الدراسة وأثرها على توازنها المالية، مستنديين في ذلك على تحليل الوثائق المحاسبية والقوائم المالية المتحصل عليها من ذات الشركة خلال فترة الدراسة.

لذلك ارتأينا في مستهل هذا الفصل تقديم بطاقة تعريفية للشركة الإفريقية للزجاج كمبحث أول، في حين خصصنا المبحث الثاني منه لدراسة أثر إدارة رأس المال العامل بالشركة الإفريقية للزجاج على مؤشرات توازنها المالي، لنختم الفصل بخلاصة نعرض من خلالها أهم الاستنتاجات المتوصل إليها.

المبحث الأول: بطاقة فنية للشركة الإفريقية للزجاج

قبل التطرق إلى تحليل مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل في الشركة محل الدراسة، لا بد من التعرف على الشركة الإفريقية للزجاج (جيجل) من خلال مجموعة من النقاط، نهدف من خلالها إلى إعطاء نظرة شاملة عن الشركة من حيث نشأتها وتطورها فضلا عن تنظيمها.

المطلب الأول: الإطار النظري لشركة الإفريقية للزجاج

تعتبر الشركة الإفريقية للزجاج بولاية جيجل من أهم الشركات من حيث جودة زجاجها على المستوى الإفريقي، وللحفاظ على استمرارها ومكانتها في السوق تحاول جاهدة تسويق منتجاتها عبر مختلف المناطق الداخلية والخارجية.

الفرع الأول: النشأة: تعد الشركة الإفريقية للزجاج امتدادا لوحدة الزجاج المسطح ثم مركب الزجاج قبل أن يتم إعطائها التسمية الحالية وذلك في إطار إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية عام 1996 لتصبح منذ ذلك التاريخ فرع من فروع مجمع المؤسسة الوطنية للزجاج والمواد الكاشطة.

الفرع الثاني: مراحل تطور الشركة الإفريقية للزجاج

أ- **مرحلة النشأة (82-87):** في إطار دراسة قام بها مكتب انجليزي مختص في عقد السبعينات وبناء على استنتاجه، تم إبرام عقد انجاز بين الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والشركة الفرنسية، سنة 1982 وذلك لإنجاز وحدة الزجاج الأمني بطاقة 20.000 ط/س من زجاج البناء الشفاف و44000 وحدة من الزجاج السيارات الأمامي، ثم انجاز المشروع الزجاج المسطح بين سنتي 82 و86 وقد عرف بعض التأخر لأسباب تقنية ومالية وانطلق عمليا في الإنتاج في 01 أوت 1987، خلال مدة الانجاز تواكبت ثلاث مؤسسات وطنية على متابعة أشغال الانجاز وهي:

- شركة SNIC: 82-84 انجاز.

- شركة EDIC: 84-86 متابعة الأشغال.

- شركة ENAVA: استلمت المشروع في ماي 86 الاستغلال.

ب- **مرحلة التوسع (87-96):** بعد انطلاق وحدة الزجاج المسطح في النشاط ووفقا لسياسة تنمية وتطوير معتمدة تم تسطير برنامج توسيع الوحدة، إلى وحدات جديدة تشمل انجاز مشاريع أخرى لصناعة أنواع متعددة من الزجاج بمختلف استعمالاته وأنواعه، تمثلت هذه المشاريع في إنجاز:

1-وحدة جديدة للزجاج الأمني: زجاج سيارات أمامي، جانبي وخلفي، زجاج مصفف، زجاج مقاوم، زجاج مصقع، انطلقت في الإنتاج سنة 1992 وأنجزت من طرف شركة فنلندية تدعى (TAMGLASS)، الطاقة النظرية للإنتاج: زجاج السيارات (زجاج أمامي، خلفي، جانبي) 200.000 وحدة سنويا، زجاج مصفف 80.000 م/س.

*الزجاج الأمني: منتج الزجاج الأمني وبسبب خاصته الأمنية واسع الاستعمال في مجالات الصناعة، البناء، والأمن مثل: الزجاج الأمني الخاص بالسيارات، الشاحنات، وآلات الأشغال العمومية الزجاج الأمني المصفف الخاص بحماية الأفراد والممتلكات في البنوك، الوكالات التأمينية، المتاحف السجون، الزجاج الأمني المقاوم للحرارة والصدمات وتستعمل في قطاع البناء، الصناعات الكهرومنزلية.

*الزجاج المصفف والزجاج المقاوم: شركات البناء مثل: ECM سيدي موسى، ACUOR الجزائر EPLA الجزائر، ENIE تيزي وزو.

2-وحدة جديدة للزجاج السائل: وتضم هذه الوحدة ثلاث خطوط للإنتاج الزجاج المطبوع، الأجور الزجاجي والأكواب. أنجزت هذه الوحدة من طرف شركة (BASSE SAMBRE) البلجيكية، وانطلق خط إنتاج الزجاج المطبوع سنة 1994 في حين انطلق مشروع الأجور الزجاجي في نهاية نفس السنة ليتوقف هذا الخط عن الإنتاج 1996 لأسباب تجارية بحتة مرتبطة بعدم استيعاب السوق للكمية المعروضة وتكلفة الإنتاج الكبيرة. أما الخط الثالث فلم ينطلق لنفس الأسباب رغم توفر التجهيزات واكتمال المشروع. ولمواجهة إشكالية استغلال هاذين الخطين لجأت الشركة إلى تحويل الأفران لإنتاج مادة سيليكات الصودا التي تستعمل عادة كمادة أولية لصناعة المنظفات .

3-وحدة إنتاج ومعالجة المواد الأولية: إضافة إلى الورشة تم انجاز وحدة جديدة لمعالجة المواد الأولية مثل: رمل السيليس، اندلومي....الخ. إن نشاط الوحدة المذكورة يمثل أهم ورشة مدعمة للمادة الأولية لوحدة الزجاج السائل، أنجزت هذه الوحدة أيضا من طرف شركة (BASSE SAMBRE)، وانطلقت في التشغيل سنة 1994، وأصبحت تنتج: رمل سيليس 30.000 طن/س، معالجة الدولومي، معالجة الفلدسباط، معالجة الكالكير.

ج-مرحلة الاستقلال مند 1997: أخذت الشركة الإفريقية للزجاج استقلاليتها عن الشركة الأم في جانفي 1997، حيث أصبح لديها ذمة مالية وشخصية معنوية.

الفرع ثالث: تعريف الشركة الإفريقية للزجاج:

الشركة الإفريقية للزجاج شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم(EPE-SPA) نشأت بصفتها الحالية وتسميتها المعروفة سنة1997برأس مال قدره5000000000دج في إطار إعادة هيكلة القطاع الصناعي الذي سرى تطبيقه سنة1996 وقبل ذلك كانت عبارة عن مركب صناعي تابع للتسيير المركزي بالمديرية العامة للمؤسسة الوطنية للزجاج، والمواد الكاشطة التي يوجد مقرها الاجتماعي بوهران، ويقع مقر الشركة الإفريقية للزجاج-جيجل- بالمنطقة الصناعية بالطاهير-جيجل- حيث تتربع على مساحة قدرها17هكتار منها9هكتارات مبنية، وتقوم الشركة بصناعة وتسويق الزجاج(الزجاج المطبوع، الزجاج الأمني، سيليكات الصودا)، يتشكل المجمع من خمسة فروع هي:

1- الشركة الجزائرية للزجاج(ELEVR) وهران: وهي فرع متخصص في صناعة الزجاج المقعر(قارورات وأكواب).

2- الشركة الإفريقية للزجاج(AFRICAVER) جيجل: وهي فرع متخصص في صناعة الزجاج المطبوع، زجاج السيارات، الزجاج الأمني، سيليكات الصودا.

3- الشركة الإفريقية للزجاج (NOVER) الشلف: وهي فرع متخصص في صناعة زجاج المخابير والمرابيا.

4- شركة المواد الكاشطة (ABRAS) سعيدة: وهي فرع مختص في إنتاج وصناعة مختلف أنواع المواد الكاشطة من أسطوانات ولفائف...الخ.

رابعا: أهمية الشركة: تكتسي الشركة أهمية بالغة من خلال الدور الفعال الذي تلعبه صناعة الزجاج في تطور اقتصاديات الدول بالنظر إلى الاستعمالات المتعددة لهذه المادة التي تدخل في عدة نشاطات صناعية وتجارية منها كقطاع البناء، صناعة لزجاج السيارات، الصناعات الكهرومنزلية.

تلعب دورا اجتماعيا واقتصاديا هاما لما لها من أثر فعال في بعض النشاطات التجارية والصناعية، إذ تعتبر مجالا خصبا للتشغيل خاصة في القطاع الجغرافي، لها نفس الأهمية، في المجال الصناعي حيث أن مادة الزجاج بمختلف أنواعه تدخل كمادة أولية مكملة لبعض الصناعات الأخرى، تشكيلة منتجات الشركة الإفريقية للزجاج، تبرز أهمية الشركة في المجال الاقتصادي الوطني وذلك باعتبارها الممون الرئيسي لعدة شركات أخرى ذات أهمية بالغة مثل: الشركة الوطنية للسيارات الصناعية (روبية)، المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية (قسنطينة)، شركات التنظيف (هنكل).

خامسا: أهداف الشركة: تهدف الشركة الإفريقية للزجاج إلى تحقيق جملة من الأهداف يتمثل أهمها في الآتي:

- تنمية صناعة الزجاج في الجزائر؛
- تلبية حاجيات الاقتصاد الوطني من مواد الزجاج في قطاع البناء، قطاع صناعة وتركيب السيارات، قطاع الصناعة الكهرومنزلية.
- مواكبة التطور التكنولوجي؛
- العمل على تصدير المنتجات وإدخالها في منافسة السوق الدولية؛
- المساهمة في ترقية السوق الوطني؛
- تدعيم منتج الزجاج وفتح ورشات في مختلف أنحاء الوطن.

المطلب الثاني: تنظيم المؤسسة الإفريقية للزجاج

الشركة الإفريقية للزجاج كغيرها من الشركات تتبع في تسيير وتنظيم أعمالها هيكلًا عامًا، يتشكل هذا الهيكل من عدة مديريات ومصالح، تضم مختلف التخصصات التي تعمل وتسهل على السير الحسن للشركة، سنتطرق للتعريف بكل مديرية فيما يلي:

أولاً: المدير العام: هو الذي يشرف على جميع المصالح المشكّلة للمؤسسة ويترأسها في المجالس الإدارية كما يقوم بوضع الأهداف والسياسات التي تسعى المؤسسة لتحقيقها مستقبلاً.

يساعد المدير العام في تأدية مهامه كل من:

1-مساعد المدير العام المكلف بالسكترتارية: وهو المسؤول عن ضمان خدمات إدارة المديرية، وتتولى المهام التالية: استقبال البريد الخاص بالمديرية العامة، ترتيب الوثائق في خزائن الأرشيف.

2-رئيس خلية المراقبة والتسيير: يشارك ويساعد في تحسين تسيير مختلف الأعمال داخل المؤسسة، يتولى المهام التالية: مساعدة مسؤولي الوحدات في طرق التسيير والتنظيم، القيام بعمليات المراقبة دورياً أو بطلب من الإدارة العامة.

3-مساعد المدير العام مكلف بالنوعية والنظافة والأمن والبيئة: يهتم بالدراسات المتعلقة بالمنتج والنمو، وتتمثل مهامها في: تطبيق سياسة الجودة بالشركة، تسهيل عمل مختلف الأقسام من خلال تقديم المعلومات التقنية الخاصة ببرنامج تأهيل الشركة للحصول على شهادة ISO.

- 4-مسؤول مراقبة النوعية: هو المسؤول عن تطبيق نظام الجودة والنوعية، يتولى المهام التالية: إيجاد الوسائل لضمان المراقبة التقنية للجودة، التعريف بالمشاكل المتعلقة بالإنتاج وطرق نظام الجودة.
- 5-مدقق داخلي: هو المسؤول عن تعليمات التسيير ومدى تطبيقها باستمرار، يتولى المهام التالية:مراقبة تطبيق طرق وقواعد التسيير، تقديم تقرير للمسؤول المعني عن كل الأخطاء والعيوب الموجودة.
- 6- نائب المدير: وهو المسؤول عن تسيير شؤون الشركة بالتنسيق مع المدير العام، يتولى المهام التالية:إمضاء الوثائق الخاصة بالموظفين، العمل بالتنسيق مع جميع المديریات.
- 7-المكلف بالمنازعات: وهو المسؤول عن تسيير ملفات المنازعات، حيث يتولى المهام التالية: تحويل الملفات إلى المحامي المستشار للشركة، متابعة مختلف القضايا الخاصة بالمنازعات.
- 8-المسؤول التجاري: يعمل تحت الإشراف المباشر للمديرية العامة بحيث يضع مخططات البيع والتسويق ويضع الإستراتيجية الخاصة بهما وذلك بالتنسيق مع باقي المديریات، كما يمثل الشركة مع باقي المتعاملين التجاريين والزبائن.
- 9-مسؤول التسويق: يتولى مهمة إعداد المخططات التسويقية بحيث يقوم بدراسة السوق، المنافسة والأسعار، الجودة وطرق التوزيع وهنا يقوم برفع تقارير حول ذلك إلى المديرية العامة.
- ثانيا: مديرية الإمداد والصيانة:** مشكلة من قسم الإسناد والمشتريات وقسم الصيانة والضروريات.
- 1- قسم الإسناد والمشتريات: يقوم بشراء المواد الأولية وقطع الغيار الصناعية من السوق المحلية أو الدولية وضمان الخدمات المرتبطة بها كالتأمين والجمركة والنقل.
- 2- قسم الصيانة والضروريات: فهو ينقسم إلى فرعين هما: فرع الصيانة الميكانيكية وفرع الصيانة الكهربائية وهذان الفرعان يتدخلان لإصلاح الأعطاب المختلفة في المصنع زيادة على ذلك الصيانة العادية للتجهيزات والعتاد، إضافة إلى تسيير مخزونات قطع الغيار والمواد الأولية المختلفة وكذا المنتجات الجاهزة.
- ثالثا: مديرية الاستغلال:** وهي مديرية تنقسم إلى ثلاث وحدات رئيسية كما يلي:
- 1 -وحدة الزجاج السائل: وينتج بها الزجاج المطبوع الموجه للبناء ووكلاء معتمدين خواص بطاقة نظرية سنوية تقدر ب: 15000 طن سنويا، سيليكات الصودا الصلب بطاقة إنتاج 12000 طن سنويا، سيليكات الصودا السائل بطاقة إنتاج 12000 طن سنويا.

2- وحدة الزجاج الأمني: تتشكل من فرعين: فرع الزجاج المورق: بطاقة إنتاج 80.000 م² سنويا و4500 وحدة من الزجاج الأمامي للسيارات، فرع الزجاج المنقوع: بطاقة إنتاج 15000 م² سنويا و200.00 وحدة من زجاج السيارات الجانبي والخلفي.

3- وحدة معالجة وإنتاج المواد الأولية: وهي وحدة تقوم باستغلال الرمل ومعالجته بالغسل والتنصيف وكذا باقي المواد التي تدخل في صناعة الزجاج والسيليكات كالكالكير، الفلدسباط والدولوميالخ، بطاقة إنتاج 60.000 طن سنويا من مختلف المواد.

رابعا: مديرية المالية والمحاسبة: تهتم بمتابعة نشاط المحاسبين، الميزانية المالية وأيضا مراقبة التسيير وتمثل مهامها في:

- الإشراف على تطبيق السياسة المالية للشركة؛

- توفير اللوازم المالية والإدارية كالورق؛

- الإشراف على عمليات المحاسبة وإعداد التقارير الشهرية وتحليلها؛

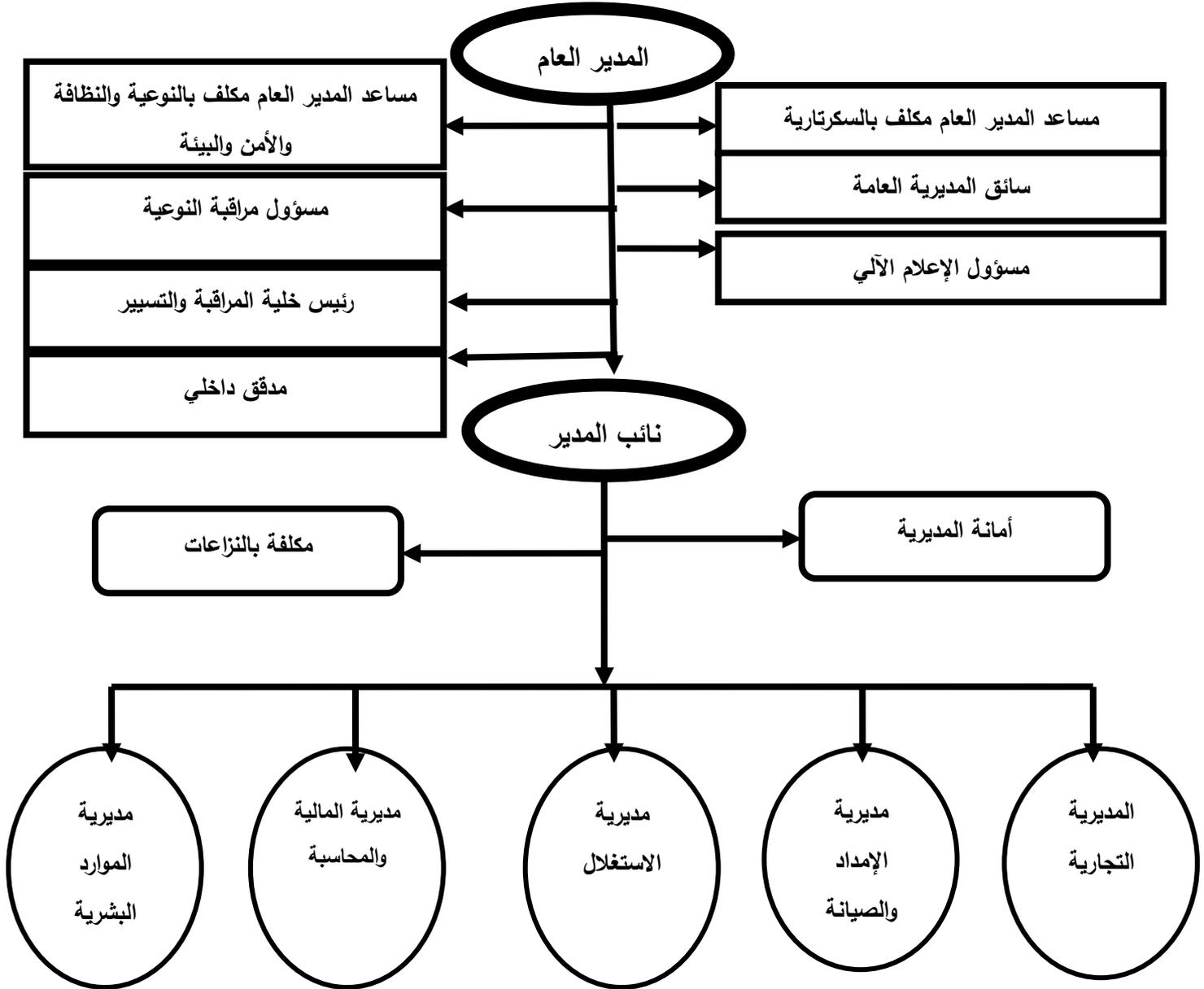
- تسيير مختلف مداخل الشركة وتكاليف الإنتاج.

كما تشرف على كل من مصلحة المالية والمحاسبة، ومصلحة المحاسبة التحليلية.

خامسا: مديرية الموارد البشرية: تهتم بإنجاز سياسة الشركة بخصوص شؤون الموظفين والعمال، وتمثل مهامها في: الإشراف على تطبيق سياسة الشركة الخاصة بالموارد البشرية والتمثلة في التوظيف، التكوين، الأجور، تسيير المستخدمين، إعداد مخططات التكوين ومتابعتها. وتتشكل مديرية الموارد البشرية بالشركة الإفريقية للزجاج من: رئيس مصلحة الموارد البشرية، مسير المستخدمين، مسؤول الأجور والخدمات الاجتماعية.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي لشركة الإفريقية للزجاج:

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي للشركة الإفريقية للزجاج



المصدر: الوثائق الرسمية للشركة الإفريقية للزجاج لسنة 2017.

مما تقدم، يمكن القول أن الشركة الإفريقية للزجاج تعد من أهم الشركات الرائدة في مجال صناعة الزجاج بمختلف أنواعه الأمني، المصنف والمقاوم، حيث تسعى جاهدة إلى تحقيق الجودة والنوعية في منتجاتها بغية القضاء على الاحتياج والندرة، وذلك من أجل تلبية طلبات الزبائن سواء داخل الوطن أو خارجه وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه إلى التصدير. وفي قيامها بمهامها، تعتمد الشركة على مجموعة من المديرية الأساسية والفرعية، والتي تمارس أنشطتها كل حسب اختصاصه في إطار متسق ومنظم لتحقيق الأهداف المسطرة.

المبحث الثاني: تأثير إدارة رأس المال العامل على مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل

تكتسي إدارة رأس المال العامل أهمية كبيرة في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية وبلوغ مستوى الأداء في تسيير عناصر أصولها وخصومها الجارية. سنحاول دراسة هذه الأهمية بالنسبة للشركة الإفريقية للزجاج- جيجل، وذلك من خلال تقييم أدائها المالي كمرحلة أولى للوقوف على نقاط القوة والضعف، والتي ستكون منطلقا لدراسة مدى تأثير إدارة رأس المال العامل على مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل للمؤسسة محل الدراسة وذلك خلال الفترة (2010 - 2014).

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية للشركة خلال الفترة (2010/2014)

يعتبر جمع البيانات المالية والمعطيات المحاسبية وضبطها وعرضها وفق نسق منظم من المدخلات الأساسية لعملية تحليل الوضعية المالية لأية مؤسسة. لذلك، سيكون اهتمامنا منصبا في هذا المطلب على عرض الميزانيات المالية للشركة الإفريقية للزجاج خلال الفترة(2010-2014) وفق ما تقتضيه الحاجة، واعتمادا على ما تم تجميعه من وثائق وقوائم مالية تحصلنا عليها من مديرية المحاسبة والمالية بالشركة الإفريقية للزجاج (جيجل).

الفرع الأول: الميزانيات المالية المفصلة للفترة(2010-2014)

أولا: جانب الأصول

الجدول رقم 01: الميزانيات المالية المفصلة للفترة (2010-2014)

المبالغ					الأصول
2014	2013	2012	2011	2010	
					الأصول غير الجارية
15291171.18	15412660.96	15584150.74	15208326.85	15301816.63	تثبيات معنوية
1667366681.75	1726130929.77	1856330267.94	1985863309.97	1519924302.42	تثبيات مادية
207821706.93	134625295.01	127299169.07	126499160.67	179886419.28	تثبيات يجري انجازها
641815.27	748417.88	748417.68	2340259.51	2762109.51	تثبيات مالية
1891121375.13	4952852632.65	1999962005.63	2129911057	1717874647.84	مجموع الأصول الثابتة
					الأصول الجارية
277181722.21	295415013.32	260335381.55	250954276.17	273321497.49	مخزونات قيد التنفيذ
113101657.93	82521136.10	98150278.66	145758992.83	60019970.01	الزبائن
7178297.13	10016001.44	2371099581.34	2372871685.74	2399977728.78	مديون آخرون
148886571.19	161309925.03	162887436.78	182065151.92	226289080.20	الضرائب
13335404.55	22670078.76	60417948.69	38237752.42	57132747.95	الخزينة

الفصل الثالث: دراسة أثر إدارة رأس المال العامل على مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل بالشركة الإفريقية للزجاج-

جيجل- خلال الفترة(2010-2014)

559683653.01	571932154.65	2952890627.02	2989887859.08	3016741024.43	مجموع الأصول الجارية
2450805028.14	2448849458.27	4952852632.65	4734615672.27	4734615672.27	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق رقم (01-10)

ثانيا: جانب الخصوم

الجدول رقم 02: الميزانيات المالية المفصلة للفترة(2010-2014).

المبالغ					الخصوم
2014	2013	2012	2011	2010	
					الأموال الدائمة
1850226430.86	(2078085424.86)	4282293394.24	(1158813441.65)	(1576676952.4)	الأموال الخاصة
1046440000	1046440000	1046440000	1046440000	1046440000	رأس المال الصادر
(225051614.39)	(229989985.80)	(178096104.87)	(65321292.70)	(57771871.98)	النتيجة الصافية
1028838045.25	1261635410.66	3413949499.11	(2139932148.95)	(2565345080.42)	ترحيل من جديد
471122817.99	182147971.28	(147964231.31)	(38001450.86)	352262568.97	ديون طويلة الأجل
430210246.78	136234246.00	99709872.34	306243984.06	306256243.44	القروض والديون المالية
40912571.21	45913725.28	48254358.97	73817466.80	46006325.53	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
2321349248.85	2260233396.14	4430257625.55	(778751990.21)	(1224414383.43)	مجموع الأموال الدائمة
					الخصوم الجارية
67296796.58	146969740.09	95951841.19	151616092.73	140254081.95	الموردون والحسابات الملحقة
610411.68	546277.01	620332	655850	565297.91	الضرائب
61548571.03	41100045.03	426022833.91	412301184.50	411239089.86	ديون أخرى
-	-	-	5333977779.64	5406971585.98	خزينة الخصوم
129455779.29	188616062.13	522595007.1	5898550906.87	5959030055.70	مجموع الخصوم الجارية
4734615672.27	2448849458.27	4952852632.65	5119798916.08	4734615672027	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق رقم (01-10)

الفرع الثاني: الميزانيات المالية المختصرة للفترة(2010-2014)

أولاً: جانب الأصول

الجدول رقم 03: الميزانيات المالية المختصرة للفترة(2010-2014).

المبالغ					الأصول
2014	2013	2012	2011	2010	
1891121375.13	1876917303.62	1999962005.63	2129911057.00	1717874647.84	أصول ثابتة
559683653.01	571932154.65	2952890627.02	2989887859.08	3016741024.43	أصول متداولة
277181722.21	295415013.32	260335381.55	250954276.17	273321497.49	قيم الاستغلال
269166526.25	253847062.57	2632137296.78	2700695830.49	2686286778.99	قيم محققة
13335404.55	22670078.76	60417948.69	38237752.42	57132747.95	قيم جاهزة
2450805028.14	2448849458.27	4952852632.65	5119798916.08	4734615672.27	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على الملاحق رقم(01-10).

ثانياً: جانب الخصوم

الجدول رقم 04: الميزانيات المالية المختصرة للفترة(2010-2014).

المبالغ					الخصوم
2014	2013	2012	2011	2010	
1850226430.86	2078085424.86	4282293394.24	(1158813441.65)	(1576676952.40)	أموال دائمة
471122817.99	182147971.28	147964231.31	380061450.86	352262568.97	أموال خاصة
129455779.29	188616062.13	522595007.10	5898550906.87	5959030055.70	ديون طويلة الأجل
					ديون قصيرة الأجل
2450805028.14	2448849458.27	4952852632.65	5119798916.08	4734615672.27	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على الملاحق رقم(01-10).

المطلب الثاني: تقييم مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل

الفرع الأول: حساب مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل

أولاً: رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل من أهم أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي في تاريخ معين. ويمكن تعريفه على أنه ذلك الجزء من الموارد الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول غير الجارية⁽¹⁾. يمكن حسابه من أعلى الميزانية أو من أسفلها، وله أنواع مختلفة مثلما يوضحه الجدول الموالي:

(1) - بالبطار زليخة، المرجع سبق ذكره، ص ص 112،113.

الفصل الثالث: دراسة أثر إدارة رأس المال العامل على مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل بالشركة الإفريقية للزجاج-
جيجل- خلال الفترة (2010-2014)

الجدول رقم 05: أنواع رأس المال العامل خلال الفترة (2010-2014) (الوحدة: دج)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
من أعلى الميزانية:					
الأموال الدائمة	(1224414383.43)	(778751990.21)	4430257625	226023396.14	2321349248.85
الأصول غير الجارية	1717874647.84	2129911057	1999962005.63	1876917303.62	1891121375.13
رأس المال العامل الصافي	(2942289031.27)	(2908663047.21)	2430295619.9	383316092.52	430227873.72
من أسفل الميزانية:					
الأصول الجارية	3016741024.43	2989887859.08	2952890627.02	571932154.65	559683653.01
الخصوم الجارية	5959030055.70	5898550906.87	522595007.10	188616062.13	129455779.29
رأس المال العامل الصافي	(2942289031.27)	(2908663047.21)	2430295619.9	383316092.52	430227873.72
الأموال الخاصة	(1576676952.40)	(1158813441.65)	4282293394.24	2078085424.86	1850226430.86
الأصول الثابتة	1717874647.84	2129911057	1999962005.63	1876917303.62	1891121375.13
رأس المال العامل الخاص	(3294551600.24)	(3288724499)	2282331388.61	201168121.24	(40894944.27)
مجموع الأصول	4734615672.2	5119798916.08	4952852632.65	2448849458.27	24508050280.14
الأصول الثابتة	1717874647.84	2129911057.00	1999962005.63	1876917303.62	1891121375.13
رأس المال العامل الإجمالي =	3016741024.43	2989887859.08	2952890627.02	571932154.65	559683653.01
الأصول الجارية					
إجمالي الديون	6311292624.67	6278612357.73	670559238.41	370764033.41	600578597.28
رأس المال العامل الأجنبي	6311292624.67	6278612357.73	670559238.41	370764033.41	600578597.28

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية للفترة (2010-2014).

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل: يقيس هذا المؤشر قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الجارية باستخدام خصومها الجارية مع استبعاد كل من القيم الجاهزة وقروض مصرفية باعتبارهما سيولة فورية لا تعكس احتياجا⁽¹⁾. ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{قروض مصرفية})$$

(1) - اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

الفصل الثالث: دراسة أثر إدارة رأس المال العامل على مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل بالشركة الإفريقية للزجاج-
جيجل- خلال الفترة(2010-2014)

بالتطبيق المباشر على معطيات الميزانيات المالية لفترة الدراسة تحصلنا على النتائج المدرجة في الجدول
رقم(6) الموالي:

الجدول رقم06: تطور الاحتياج في رأس المال العامل في الفترة(2010-2014).

(الوحدة: دج)

2014	2013	2012	2011	2010	
546348248.46	549262075.89	2892472678.33	2951650106.7	2959608276.5	(الأصول المتداولة - القيم الجاهزة)
129455779.29	188616062.13	522595007.10	5898550906.87	5959030055.70	(ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)
416892469.17	360646013.76	2369877671.23	(2946900800)	(2999421779)	الاحتياج في رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للفترة (2010-2014).

ثالثا: **الخزينة الصافية:** الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة والتي
تستطيع استخدامها فوراً⁽¹⁾. يمكن حسابها وفق إحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{الاحتياج في رأس المال العامل}$$

بالتطبيق المباشر على معطيات الميزانيات المالية لفترة الدراسة تحصلنا على النتائج المدرجة في الجدول
رقم(11) الموالي:

الجدول رقم07: الخزينة الصافية خلال الفترة(2010-2014)

(الوحدة: دج)

2014	2013	2012	2011	2010	
430227873.72	383316092.52	2430295619.9	(2908663047.21)	(2942289031.27)	رأس المال العامل
416892469.17	360646013.76	2369877671.23	(2946900800)	(2999421779)	احتياج رأس المال العامل
13335404.55	22670078.76	60417948.67	38237752.79	57132747.73	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للشركة خلال فترة الدراسة.

(1) - بن خروف جلييلة، مرجع سبق ذكره، ص92.

الفصل الثالث: دراسة أثر إدارة رأس المال العامل على مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل بالشركة الإفريقية للزجاج-
جيجل- خلال الفترة(2010-2014)

رابعاً: النسب المالية كأداة مكملة لقياس التوازن المالي للمؤسسة: تشمل النسب المالية جوانب متعدد من نشاط المؤسسة منها السيولة والنشاط.

*نسب السيولة: ويقاس هذا النوع من النسب المالية مستوى سيولة المؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وتقاس سيولة المؤسسة بالنسب التالية: نسب التداول، نسبة السيولة السريعة، نسبة السيولة الجاهزة.

*نسب النشاط: تقيس هذه النسب كيفية تسير المؤسسة لمجموع أصولها وخاصة أصول الاستغلال وتتمثل هذه النسب في: معدل دوران إجمالي الأصول، معدل دوران الأصول الثابتة، معدل دوران الأصول المتداولة، معدل دوران الذمم المدينة، فترة التحصيل، معدل دوران الحسابات الدائنة، فترة التسديد.

الجدول رقم 08: النسب المالية للفترة (2010-2014).

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
					نسب السيولة:
4.32	3.03	0.65	0.5	0.5	نسبة التداول
2.18	1.46	5.15	0.46	0.46	نسبة السيولة السريعة
0.10	0.12	0.11	0.006	0.009	نسبة السيولة الجاهزة
					نسب النشاط:
0.13	0.11	0.08	0.10	0.08	معدل دوران إجمالي الأصول
0.17	0.14	0.20	0.25	0.22	معدل دوران الأصول الثابتة
0.58	0.48	0.14	0.18	0.13	معدل دوران الأصول المتداولة
1.19	0.94	1.59	2.19	1.44	معدل دوران المخزون
3.41	3.97	4.96	0.25	0.18	فترة التخزين
2.05	1.19	2.30	1.16	1.52	معدل دوران الذمم المدينة
					معدل دوران الحسابات الدائنة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج وقوائم المشتريات للشركة خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث: دراسة أثر إدارة رأس المال العامل على مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل بالشركة الإفريقية للزجاج-
جيجل- خلال الفترة(2010-2014)

الفرع الثاني: تحليل تطور مؤشرات التوازن المالي بالشركة الإفريقية للزجاج-جيجل-

أولاً: جدول تغير مؤشرات التوازن: لتحليل التطور المسجل في مؤشرات التوازن المحسوبة أعلاه، ندرج في البداية الجدول رقم(09) الموالي:

الجدول رقم 09: جدول تغير المؤشرات خلال فترة (2010-2011)

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات التغيرات
46911781.2	(2046979527)	5338958667.1	33625984.06	-	التغير في رأس المال العامل
%12.23	(%84.22)	%16.44	%1.14	-	نسبة التغير في رأس المال العامل
(242063065.5)	(2081163267)	5571055886.6	5827101.24	-	التغير في رأس المال العامل الخاص
(%120.32)	(%91.18)	%69.39	%0.17	-	نسبة التغير في رأس المال العامل الخاص
(12248501.64)	(2308958472)	(36997232.06)	(26853165.35)	-	التغير في رأس المال العامل الإجمالي
%2.14	(%80.31)	(%1.23)	(%0.89)	-	نسبة التغير في رأس المال العامل الإجمالي
229814563.87	(299795205)	(5608053119)	(32680266.94)	-	التغير في رأس المال العامل الأجنبي
%61.98	(%44.70)	(%89.31)	(%0.51)	-	نسبة التغير في رأس المال العامل الأجنبي
56246455.41	(2009231657)	5316778471.2	52520979	-	التغير في الاحتياج في رأس المال العامل
%15.95	(%84.78)	%180.41	%1.75	-	نسبة التغير في الاحتياج في رأس المال العامل
(9334674.21)	(37747869.91)	22180195.88	(18894994.94)	-	التغير في الخزينة الصافية
(%41.17)	(%62.47)	%58	(%33.07)	-	نسبة التغير في الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية للشركة خلال فترة الدراسة.

ثانياً: تحليل مستوى تطور مؤشرات التوازن المالي للشركة خلال الفترة(2010-2014)

1- رأس المال العامل كان سالبا في السنتين الأوليتين، أي أن الشركة غير قادرة على تغطية أصولها غير الجارية باستخدام أموالها الدائمة، وهذا يعني أنها لا تملك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، حيث بلغت نسبة تغيره 1.14% خلال السنة الثانية، و16.44% خلال

السنة الثالثة، ليصبح موجبا بعد ذلك، لتتخفف بنسبة تغير سالبة(84.22%)، ليرتفع بنسبة تغير موجبة 12.23% سنتي 2013 و2014 على التوالي.

2- رأس المال الخاص كان سالبا كذلك في السنتين الأوليتين، أي أن الأموال الخاصة عاجزة عن تمويل الاستخدامات الثابتة. والملاحظ أن هذا المؤشر اتخذ اتجاها واضحا نحو الانخفاض في السنتين الأخيرتين، بنسب تغير متفاوتة بلغت أقصاها سنة 2014(120.32%) .

3-رأس المال العامل الإجمالي كان موجبا ما يفسر أن المؤسسة تمكنت من تمويل أصولها المتداولة خلال سنوات الدراسة حيث كان يتغير بوتيرة متزايدة، فكانت نسب التغير سالبة (0.98%)، (1.23%)، (80.31%)، (2.14%) على التوالي.

4- رأس المال العامل الأجنبي كان موجبا ما يفسر أن المؤسسة تقوم بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى ديون طويلة الأجل. والملاحظ أنه تغير من سنة لأخرى بنسب تغير سالبة متفاوتة (0.51%)، (89.31%)، (44.70%) خلال (2011-2013)، ليتغير بنسبة موجبة في السنة الأخيرة61.98%.

5-الاحتياج في رأس المال العامل كان سالبا في السنتين الأوليتين، حيث كانت نسبة تغيره موجبة1.75%، 180.41%، أي قدرة الشركة على تمويل أصولها الجارية بخصومها الجارية وهو ما يشكل مورد إضافي للشركة، أما في السنوات الثلاثة الأخرى كان الاحتياج موجبا، كانت نسبة تغيره سالبة (84.78%) في سنة2013، وارتفعت سنة 2014 إلى(15.95%).

6- أما الخزينة الصافية فكانت موجبة خلال فترة الدراسة، حيث كانت نسب التغير سالبة متفاوتة خلال فترة 2011(33.07%)، 2013(62.47%)، 2014(41.17%) وكانت موجبة بنسبة تغير 58% في سنة2012. هذا معناه وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة وعليه يجب استغلال الفائض من الأموال في مشاريع استثمارية أو توظيفها في البنوك.

المطلب الثالث: دراسة فعالية إدارة رأس المال العامل بالشركة

الفرع الأول: بالنسبة لرأس المال العامل

إن سلبية رأس المال العامل خلال السنتين الأوليتين من الدراسة إنما تدل على:

- وجود نقص في الأموال الدائمة بسبب الخسائر المسجلة والتي أدت إلى امتصاص جزء كبير من الأموال الخاصة؛

- أو زيادة في الأصول الثابتة نتيجة قيام الشركة باستثمارات جديدة تفوق مستوى إمكانياتها المالية، ما يعكس خطأ في سياسة التمويل المتبعة من طرف الشركة، وبالتالي عدم فعالية إدارة رأس المال العامل خلال تلك الفترة.

إن الإدارة الفعالة لرأس المال العامل تستوجب من الشركة التفكير في رفع رأس مالها عن طريق الزيادة في أموالها الخاصة، أو اللجوء إلى الاستدانة لإعادة تكوين مواردها الدائمة بما يتوافق واستخداماتها الثابتة. فضلا على أنه بإمكانها التنازل عن بعض الاستثمارات أو الرفع من مخصصات الإهلاكات والمؤونات الذي من شأنه أن يخفض من القيمة الكلية للاستخدامات الثابتة، ويزيد في حجم الأموال الخاصة، وهذا كله قبل الشروع في تنفيذ سياستها الاستثمارية (سياسة جريئة).

انطلاقا من السنة الثالثة من فترة الدراسة أصبح رأس المال العامل للشركة موجبا، وهو مؤشر عن وضع مريح للسيولة ويعكس قدرة مواردها الدائمة على تغطية استخداماتها الثابتة، مع تحقيق فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية الدورية ويمكنها من استغلال الفرص المتاحة. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو هل تحقيق الشركة لرأس مال عامل موجب يعكس فعلا إدارة محكمة لرأس المال العامل؟ سنتبين ذلك من خلال تحليل مستوى تطور الاحتياجات في رأس المال العامل.

الفرع الثاني: بالنسبة للاحتياج في رأس المال العامل

حققت الشركة احتياج في رأس المال العامل سالب في السنتين الأوليتين من فترة الدراسة، وهو ما يشكل موردا إضافيا في الوقت الذي كان فيه رأس المال العامل سالبا. إن تحقيق مورد في رأس المال العامل يعكس قدرة الخصوم الجارية على تغطية أصولها الجارية خلال هاتين السنتين، وهو ما يعكس نوعا ما التسيير المحكم لعناصر الخصوم والأصول الجارية، لاسيما ما تعلق بمهلة التحصيل مقارنة بمهلة التسديد، ومعدل دوران الحسابات المدينة مقارنة بالدائنة. لكن الشركة لم تتمكن من مواصلة إدارة احتياجاتها بطريقة تسمح لها بتحقيق موارد إضافية، حيث حققت خلال ما تبقى من سنوات الدراسة احتياج في رأس المال العامل موجب، ما يفسر أن الشركة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة لتغطية احتياجات الدورية، هذا ما يفرض على الشركة إعادة النظر في طريقة تسيير أصولها الجارية بقيامها بمجموعة من الإجراءات من بينها زيادة سرعة دوران المخزونات من أجل تحويلها إلى سيولة، أو التقليل في المهل الممنوحة لزيائنها سعيا منها لتحصيل موارد أكبر في فترة أقصر. هذا ما يعكس لنا أهمية إدارة رأس المال العامل في الشركة وحاجتها لها لضمان توازنها وحمايتها من خطر التوقف عن الدفع.

الفرع الثالث: بالنسبة للخزينة الصافية

طوال فترة الدراسة كانت الخزينة الصافية موجبة رغم اتجاهها الواضح نحو الانخفاض. هذا ما يعكس قدرة الشركة على تسديد مستحققاتها والوفاء بالتزاماتها بتواريخها. إن الإدارة المحكمة لرأس المال العامل فضلا على أنها تضمن للشركة محافظتها على توازن خزيتها، فهي تعمل على تحديد الحجم الأمثل لها، ومن ثم تحقيق التوازن المالي بأقل تأثير سلبي على المردودية، وذلك من خلال توظيف الفائض النقدي في أحسن بديل اقتصادي يمكنها من تحقيق عائد أفضل.

الفرع الرابع: بالنسبة للنسب المالية

*كانت للشركة نسبة تداول ضعيفة (أقل من الواحد) في السنوات الثلاثة الأولى من فترة الدراسة وهذا ما يؤكد عدم قدرة الشركة على تغطية ديونها القصيرة الأجل بأصولها الجارية، أي أنها تعاني عجز ولا تستطيع توفير السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل بتواريخها. إن تصحيح هذا الوضع وإرجاع التوازن إلى حالته الطبيعية إنما يتوقف على سرعة تحويل الأصول الجارية إلى نقد (سيولة فورية). إلا أن تحقيق التوازن المالي للشركة وحمايتها من الوقوع في خطر التوقف عن الدفع، يتطلب منها في المقام الأول التحكم في تسير خصومها الجارية (ديونها قصيرة الأجل) بما يتوافق وأصولها الجارية. هذا ما التمسناه خلال السنتين الأخيرتين من الدراسة، حيث شهدت هذه النسبة تحسنا ملحوظا، وهو ما يدل على أن الشركة وجدت حولا وفرت من خلالها السيولة للإيفاء بديونها في آجالها.

*نسب السيولة السريعة كانت نموذجية (محصورة بين 30% و 50%) في السنتين الأوليتين من فترة الدراسة أي أن الشركة لها القدرة على تسديد ما عليها من التزامات جارية من خلال أصولها الجارية دون اضطرارها لتصريف مخزونها. أما في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة كانت أكبر من 50% هذا يعني أن الشركة باستطاعتها مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل من خلال تحصيل ذممها دون أن تضطر إلى بيع مخزونها.

*أما نسب السيولة الجاهزة فقد كانت شبه منعدمة لاسيما خلال السنتين الأوليتين من فترة الدراسة، وهذا ما يعكس ضعف مساهمة النقدية في تغطية الالتزامات القصيرة الأجل، مقارنة بباقي الأصول الجارية. أي أنه يصعب على الشركة تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها لذلك عليها البحث عن مصادر لتوفير السيولة.

* أما معدل دوران إجمالي الأصول كان ضعيفا جدًا في فترة الدراسة (أقل من الواحد) أي أن كل دينار مستثمر يولد نسبة ضعيفة في المبيعات وهذا دليل على عدم كفاءة إدارة الشركة لممتلكاتها وتراجع أدائها واستمراره في الانخفاض ومن أجل تجنب هذا التراجع يجب عليها الاستغلال الأمثل لكافة أصولها أو التخلي عن الجزء الغير مستعمل منها ببيعه.

* كذلك الشأن بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة الذي كان أقل من الواحد ما يفسر عدم كفاءة الشركة في إدارة أصولها الثابتة، أي أن الأداء التشغيلي في انخفاض مستمر ما يدفع بالمؤسسة إما للاستغلال الأمثل لكل أصولها الثابتة أو التنازل ببيع الجزء غير المستعمل منها.

* كما أن قدرة المؤسسة على خلق المبيعات كانت ضعيفة جدًا، وهذا ما يتجسد لنا من خلال معدل دوران الأصول المتداولة الذي كان ضعيفا وأقل من الواحد، وهو ما يعكس سوء تسيير المخزون.

خلاصة

ختاما لهذا الفصل، الذي حاولنا من خلاله دراسة مدى فعالية إدارة رأس المال العامل في تحقيق شروط التوازن المالي قصير الأجل للشركة الإفريقية للزجاج (جيجل)، يمكن القول بأن الشركة لم تتمكن من تحقيق التوازن المالي في السنتين الأوليتين وذلك من خلال تحقيقها لرأس مال عامل سالب، كما كان لها احتياج في رأس المال العامل سالب، ونسب سيولة منخفضة، لتتدارك المؤسسة وضعيتها المالية في السنوات الثلاثة الموالية من الدراسة، حيث حققت رأس مال عامل موجب، واحتياج في رأس مال عامل موجب وفي ارتفاع ملحوظ ومتزايد، وهو ما انعكس بالإيجاب على خزيتها الصافية. كما أن ارتفاع نسب السيولة المالية خلال هذه الفترة دلالة على أن الشركة قد تمكنت من الوفاء بديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

تعتبر عملية إدارة رأس المال العامل من أهم الوظائف الإدارية التي تتوقف بالأساس على التحليل المالي ونتائجه، الذي يعتبر بحد ذاته أساساً لتقييم أداء المؤسسة يسمح لنا بمراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات الصحيحة والتصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة. وتعني إدارة رأس المال إدارة السيولة في المؤسسة، ولا يمكن لإدارة المؤسسة أن تكون فعالة وكفأة بدون وجود إدارة ناجعة لرأس المال العامل. ولقد تناولنا في بحثنا هذا أهم مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل التي تتأثر بإدارة رأس المال العامل داخل المؤسسة محاولين توضيح جوانب الأداء المالي نظراً للترابط والاتصال بين كل واحدة والأخرى، من خلال دراسة نظرية ناقشنا من خلالها أهم أهداف ومبادئ إدارة رأس المال العامل وسياساتها، وظائفها ومستوياتها وكذلك أهم مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل على غرار رأس المال العامل، احتياجاته، الخزينة والنسب المالية ذات الصلة.

ولقد قمنا بتسليط الضوء على حالة واقعية، حيث حاولنا من خلالها إسقاط الخلفية النظرية للموضوع مركزين في ذلك على حالة اقتصادية ملموسة متمثلة في دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج (جيجل) خلال الفترة (2010-2014)، حيث تمحورت الدراسة حول "مدى مساهمة إدارة رأس المال العامل في تحقيق التوازن المالي قصير الأجل في المؤسسات الاقتصادية"، لنجد أن هذه الشركة لا تعتمد على إدارة رأس المال العامل بشكل مباشر في ضبط توازنها المالي قصير الأجل، وأن الإدارة المالية للشركة لا تعطيهما الوقت الكافي لحل المشاكل الناجمة عن التوازن بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وذلك بتوفير قدر معقول من السيولة يسمح لها بمواجهة التزاماتها اتجاه الغير.

نتائج البحث واختبار فرضياته

أسفرت هذه الدراسة على جملة من النتائج والتي تمكنا من نفي أو إثبات الفرضيات التي وضعت في مستهل البحث

أولاً: اختبار الفرضيات

اشتملت الدراسة على فرضيتين وسيتم فيما يلي إثبات أو نفي صحتها:

- فيما يخص الفرضية الأولى: تتمثل أهم مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل في رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، الخزينة ونسب المالية (النشاط والسيولة)، ومن ثم إثبات صحة الفرضية؛
- فيما يخص الفرضية الثانية: الشركة الإفريقية للزجاج لا تقوم بإدارة رأس المال العامل وهذا ما خلف أثر على مؤشرات التوازن المالي يبرز في اختلال توازنها المالي للمؤسسة، ومن ثم إثبات صحة الفرضية.

ثانياً: النتائج

استناداً لما تقدم، خلصنا إلى جملة من النتائج، نورد أهمها في الآتي:

النتائج النظرية:

* رأس المال العامل هو الفرق بين الأصول الجارية والخصوم الجارية، وينقسم إلى رأس المال العامل الصافي، الخاص، الأجنبي والإجمالي؛

* الاحتياج في رأس المال العامل هو فرق موجب يمثل حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وينقسم إلى الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال؛

* الخزينة هي الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل؛

* النسب المالية هي علاقات رياضية بين قيم محاسبية تهدف لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وتنقسم إلى نسب السيولة ونسب النشاط؛

* إدارة رأس المال العامل هي مجموعة الأنشطة التي تشمل إدارة الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بالطريقة الصحيحة وفي الوقت المناسب. ومن خلال دراستنا الميدانية بالشركة الإفريقية للزجاج تم التوصل إلى النتائج التطبيقية التالية:

* الشركة الإفريقية للزجاج لا تقوم بإدارة رأس مالها العامل بطريقة فعالة وكفأة، بل هناك إهمال كبير لهذه الإدارة، وهو ما انعكس سلباً على رأس المال العامل خلال (2010-2011) والاحتياج في رأس المال العامل إلا أن انطلاقاً من سنة 2012 تحسن أداء الشركة لتحقيق نتائج مالية مقبولة؛

* الخزينة موجبة طوال فترة الدراسة (2010-2014) وهذا مؤشر جيد للتوازن المالي لكنه يشكل خطراً على مردوديتها بمستقبلها لأن ذلك يعكس أموالاً مجمدة؛

* الشركة الإفريقية للزجاج لا تستعمل تقنيات التحليل المالي ومؤشراته المتنوعة حيث أن ما تقدم عرضه وتحليله كان من انجاز الطالبتين؛

* الشركة الإفريقية للزجاج تعاني من التسيير السيئ لمصادرهما المالية كما أنها تهمل تدريب المكلفين بعملية التحليل والتقييم المالي.

الاقتراحات والتوصيات

على ضوء النتائج السابقة يمكننا إدراج بعض التوصيات لإدارة رأس المال العامل بالشركة الإفريقية بما يساعدها على تحسين وضعيتها المالية، نوجزها فيما يلي:

* على المؤسسة أن تعطي الوقت الكافي وتخصص إطارات مؤهلة للقيام بإدارة رأس المال العامل؛

* يتعين على الشركة الإفريقية للزجاج حساب مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل بصفة دورية،

والاعتماد عليها بعد تحليلها لاتخاذ القرارات السليمة عند إدارة رأس المال العامل؛

* اعتماد التحليل المالي كأداة تقييمية وقياسية لأداء المؤسسة حيث يجب أن يكون بصورة شاملة، مع إجراء مقارنة مع النسب النموذجية وذلك بعد تسطير الأهداف المراد تحقيقها؛

* ينبغي على الشركة الإفريقية للزجاج أن تؤكد على مسألة الإفصاح المحاسبي من حيث إظهارها لكافة المعلومات، حيث أن الإفصاح المحاسبي للمؤسسات بمثابة القناة التي تساعد على إبراز أدائها وموقعها الاقتصادي والاجتماعي والتموي؛

* ينبغي على الشركة الإفريقية أن تقوم بتوظيف إطارات مؤهلة لتطبيق الطرق العلمية الحديثة للتحليل أو أن تقوم بدورات تدريبية وتكوينية للمكلفين بعملية التحليل لرفع كفاءاتهم.

أفاق البحث

إن البحث في مجال إدارة رأس المال العامل وعلاقته بمؤشرات التوازن المالي قصير الأجل ذو أهمية كبيرة لكنه معقد ويتطلب معلومات دقيقة وكافية تصرح بها المؤسسة وتسمح بالوصول إلى نتيجة صحيحة لذلك فإن ما تم عرضه أو معالجته في هذا البحث ما هو إلا محاولة للكشف عن العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والتوازن المالي، لعلها تكون منطلقاً لبحوث أخرى في المستقبل والتي نقترح بعضها:

* التقنيات الحديثة لإدارة رأس المال العامل.

* إعادة إجراء هذه الدراسة داخل مؤسسات خدمتية ومؤسسات تابعة للقطاع الخاص.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب باللغة العربية

- 1/ أبو زيد محمد المبروك، التحليل المالي (شركات وأسواق مالية)، الطبعة الثانية، دار المريخ، الرياض، 2009.
- 2/ أبو قحف عبد السلام، أساسيات التنظيم والإدارة، دار الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- 3/ اسماعيل شاكر محمد وآخرون، تحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- 4/ البيومي محمود محمد عبد السلام، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية، مصر،
- 5/ الحناوي محمد صالح، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 6/ الزبيدي حمزة محمود، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 7/ الزبيدي حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.
- 8/ الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي (تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق ، عمان، 2004.
- 9/ الشمري خالد توفيق، التحليل المالي والاقتصادي، طبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 10/ الشنطي أيمن، شقر عامر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2007.
- 11
- 12/ الصياح عبد الستار، سعود العمري، الإدارة المالية (أطر نظرية وحالات عملية)، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان.
- 13/ الصيرفي محمد، إدارة المال وتحليل هيكله، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2007.
- 14/ العبد جلال ابراهيم، إدارة أعمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
- 15/ العامري محمد علي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر، الأردن، 2008.
- 16/ العلي أسعد حميد، الإدارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2010.

قائمة المراجع

- 17/ آل شبيب دريد كامل، دار المسيرة، عمان، 2007.
- النعمي عدنان تايه، أرشد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار البازوري، الأردن، 2008.
- 18/ أندراوس عاطف ولـيم، تمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 19/ بلال محمد إسماعيل، مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، 2004.
- 20/ بن ساسي الياس، قريشي يوسف، التسيير المالي، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2006.
- 21/ بوخلوه باديس بن يحي، الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
- 22/ بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومه، الجزائر، 1997.
- 23/ حنفر مؤيد راضي، عثمان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري)، دار المسير، عمان، 2006.
- 24/ خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، 2008.
- 25/ خميسي شيخه، التسيير المالي للمؤسسة (دروس و مسائل محلولة)، دار هومه، الجزائر، 2010.
- 26/ دهرأوي كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004.
- 27/ زغيب ملكية، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 28/ شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
- 29/ عبدون ناصر دادي، تقنيات مراقبة التسيير، جزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
- 30/ عباس علي، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002.
- 31/ عقل مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2008.
- 32/ فيصل الشاورة، مبادئ الإدارة المالية (إطار نظري ومحتوى عملي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2011.
- 33/ كراجيه عبد الحكيم، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار الصفاء للنشر وتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006.

قائمة المراجع

- 34/ لسوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 35/ لطفي أمين السيد أحمد، إعداد وعرض القوائم المالية على ضوء المعايير المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 36/ لطفي أمين السيد أحمد، التحليل المالي (لأغراض تقييم و مراجعة الأداء والاستثمار في البورصة)، دار الجامعية، الاسكندرية، 2005 .
- 37/ محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، دار وائل، عمان، 2000.
- 38/ محمد منير شاكر، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2005.
- 39/ يخلف عثمان، ملخص التسيير المالي والتحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

ثانيا: المذكرات

- 40/ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة باتنة، 2009/2008.
- 41/ بالعمار زوليخة، أثر إدراج الشركات في البورصة على أدائها المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2015/2014.
- 42/ بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009/2008.
- 43/ بوزار اسماء السعيد، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، 2013/2012.
- 44/ حياة رزاق هبلية، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر، تخصص تقنيات والكمية في المالية، جامعة ورقلة، 2015/2014.
- 45/ كريوي محمد، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، 2015/2014.

قائمة المراجع

- 46/ مقدم ليلي، سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكر، لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة ورقلة، 2008/2007.
- 47/ هلا بسام عبد الله، استخدام النسب المالية لتنبؤ بتعثر الشركات، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2004.

ثالثاً: الكتب باللغة الأجنبية

- 48/ Alain coulaud , gestion financier(analyse et décisions),les éditions demo,paris ,1997
- 49/ Bèatrice Et Francis Grandguillot ,Analyse Financière,Paris, 5édition,gualino éditeur.
- 50/ Hibert de lausierie, Analyse Financière(information financière et diagnostic), 3édition,dunod ,paris ,2006.
- 51/ Mondher Bellalah, Gestion Financière (diagnostic, évaluation, choix des projet et des investissemens), 2édition , eco nomica,paris, 2004.

الملخص

حاولنا من خلال هذا البحث دراسة موضوع "إدارة رأس المال العامل وأثرها على مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل" وذلك بمعالجة الإشكالية التالية "ما مدى مساهمة إدارة رأس المال العامل في تحقيق التوازن المالي قصير الأجل داخل المؤسسة" وذلك من خلال ثلاث فصول رئيسية. حيث تناولنا في الفصل الأول التوازنات المالية قصيرة الأجل وحاولنا التعرف على مختلف مؤشرات التوازن المالي من خلال التعرف على مفاهيمها وأنواعها وكيفية حسابها. كما سعينا في الفصل الثاني إلى معرفة أساسيات إدارة رأس المال العامل، ولقد جاءت في الأخير الدراسة الميدانية وذلك بدراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج-جيجل- للتعرف على مدى اعتماد الشركة على إدارة رأس المال العامل في تحقيق التوازن المالي من خلال القيام بدراسة تطبيقية. وخلصنا في الأخير أن إدارة الأصول والخصوم واحدة من أهم الوظائف في المؤسسات الاقتصادية، ولا يمكن لإدارة المؤسسة أن تكون فعالة وكفأة بدون وجود إدارة ناجعة لرأس المال العامل. **الكلمات المفتاحية:** إدارة رأس المال العامل، مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل.

Summary:

Through this research, we tried to study the topic "working capital management and her effect on the indicator of short-term" by processing the following problematic "how the working capital management and her effect on the indicator of short-term in the economic corporation".

In the first chapter, we discussed the short-term financials balances and we tried to identify the various indicator short-term financial balance and her types and methodes of calcules.

In the second chapter, we sought to determine the principles of working capital management, the field study has come at the end by studying the status of african vers corporation to determine the extent of accreditation of that corporation on working capital management to achieve the financial balance though an applied study.

Finally, we found managing assets and liabilities one of the most important in the economic corporation, the management of the institution can not be efficient and proficient without effective management of working capital.

Key words : working capital management, indicators short-term financial balances.